الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد قياسي نقدي ومالي

الموضوع:

أثر انخفاض قيمة العملة الجزائرية على أسعار المنتوجات الأجنبية

دراسة حالة الجزائر 2000-2015

إعداد الطالبان:

- محمد رياض علاق

- فـــاتح لعميـش

– عائشة حمودي

إشراف الدكتور:

بشير زبيدي

لجنة المناقشة

الدكتور/ بغداد بنين	**أستاذ محاضر ب**	**رئيسا**
الأستاذ / عادل زقرير	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**
الدكتور / بشير زبيدي	**أستاذ محاضـر أ**	**مشرفا**

الموسم الجامعي: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد " صلى الله عليه وسلم"

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا بقدرته، الحمد لله الذي أضاء طريقنا بنور العلم

بهذه المناسبة التي طالما انتظرناها نتقدم بكلمات إهداء وشكر إلى الوالدين اللذين سهرا على دعمنا ماديا ومعنويا وبكل ما يمكن أن يساعدنا ويدفعنا إلى تحقيق هدفنا

الإخوة الأعزاء، دون أن ننسى الأصدقاء و الزملاء

وفي الأخير ندعو الله أن يتقبل منا ويجعل عملنا مصدر فائدة علينا وعلى الأمة كافة

محمد رياض

فاتـــــــح

عـــائشة

الشكر والتقدير

في هذه اللحظات الأخيرة التي تكاد الصعوبات والمتاعب تتحول إلى أمل، فإننا نحمد الله تعالى

على إتمام هذه الدراسة و لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نرفع آيات الشكر والثناء لله سبحانه وتعالى

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى من لم يبخل علينا بعلمه ووقته لإنجاز هذه الدارسة

إلى الأستاذ: زبيدي البشير

الذي شرفنا بالموافقة على تأطير هذه الدراسة ونسأل الله أن يبارك له في وقته وعمله وأن يسهل له بعلمه طريقا إلى الجنة.

إلى كل الأساتذة الذين غذوا أرواحنا قبل عقولنا

ملخص

ان الهدف من هده الدراسة هو التعرف على تاثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على اسعار المنتوجات المستوردة في الجزائر وخارجها من خلال معرفة القوانين والتشريعيات التنظيمية وضرورة تكييفها مع الواقع الجزائري وللتحقق من دلك فقد تم التسليط الضوء على الإطار النضري للعملة الوطنية اسبابها انخفاضها ومدى نجاحها ولقد قمنا بتوزيعها على شكل استبيان من خلال برنامج spss حيث وزعت على منتوجين تابعين ومتغيرين مستقلين سعر الصرف ومؤشر اسعار الاستهلاك حيث تم استخدام الاساليب احصائية والاسلوب التحليلي لاختبار الفرضيات.

الكلمات المفتاحية:

العملة الجزائرية – المنتوجات – سعر الصرف – مؤشر أسعار الاستهلاك – المنتوجات المستوردة

Résumé :

The purpose of this study is to identify the impact of devaluation of the national currency on the prices of imported products in Algeria and abroad through the knowledge of laws and regulatory legislations and the need to adapt them to the Algerian reality and to verify that there has been shedding light on the framework of maturity of the national currency. In the form of a questionnaire through the spss program where the exchange rate and consumer price index were distributed to independent producers and variables, where statistical methods and analytical methods were used to test hypotheses.

key words:

Algerian currency - Products - Exchange rate - Consumer price index - Imported products

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	/
شكر وتقدير	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الأشكال والجداول	/
مقدمة	أ
الفرضيات.	ب
هدف الموضوع.	ج
أهمية هذه الدراسة.	د
أسباب اختيار الموضوع.	د
المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة.	هـ
حدود الدراسة.	هـ
الفصل الأول: أثر انخفاض قيمة العملة الجزائرية على أسعار المنتوجات	
المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.	8
المطلب الأول: سعر الصرف مفهومه، خصائصه و أهميته.	8
المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف و وظائفه.	14
المطلب الثالث: تحديد سعرف الصرف و العوامل المؤثرة فيه.	18
المبحث الثاني: عموميات حول اسعار المنتوجات.	28
المطلب الأول: مفهوم المنتج.	29
المطلب الثاني: انواع المنتوج واهميته.	34
المطلب الثالث: دوافع واهداف تخفيض العملة على اسعار المنتوجات.	43
خلاصة الفصل.	45
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر إنخفاض قيمة العملة على أسعار المنتوجات حالة الجزائر.	
تمهيد.	47
المبحث الأول: تحولات الدينار الجزائري.	48
المطلب الأول: تطور الدينار الجزائري.	48
المطلب الثاني: تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري.	52

المبحث الثاني: أسباب تخفيض الدينار الجزائري ومدى نجاحها.	55
المطلب الأول: الأسباب الخارجية.	55
المطلب الثاني: الأسباب الداخلية.	60
المبحث الثالث: أثر إنخفاض قيمة العملة على أسعار المنتوجات الأجنبية –دراسة قياسية–	71
الخاتمة العامة	74
اختبار الفرضيات.	75
نتائج البحث.	78
التوصيات والاقتراحات.	80
آفاق البحث.	82
قائمة المصادر والمراجع.	84

فهرس الجداول الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الاشكال	
01	يوضح وظائف النقود	13
02	يوضح مستويات المنتوج	34
	الجداول	
01	يوضح تغيرات سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية	52
02	يوضح خدمة الديون خلال فترة 1990–1999:	58
03	ايوضح مخزون إحتياطات الصرف خلال فترة (1990–2002)	59
04	يوضح متوسط أسعار البترول خلال (1987 – 2003)	59
05	يوضح نسبة تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي لكل مرحلة:	60
06	يبين حجم الإصدار النقدي	60
07	يبين نسبة الإيرادات الجباية النفطية من الإيرادات الإجمالية:	62
08	بين نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي:	63
09	يوضح نسبة التضخم خلال فترة (1990 – 2001):	64
10	يبين نسبة تسبيق البنك المركزي للخزينة العمومية:	65
11	يبين تطور الناتج المحلي والكتلة النقدية من سنة 1986 إلى 2002:	66
12	يوضح نسب إجمالي الانفاق والاستثمار من الناتج المحلي.	69

13	إجمالي الناتج المحلي بالدينار وبالأسعار الجارية	70

مقدمـــة

المقدمــة:

إن تعدد النشاطات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات بين الأفراد وانتشارها الواسع أدى إلى ظهور الحاجة لاستعمال وسيلة تسهل هذه العمليات وتحسن أدائها،وذلك لغرض تحقيق التقدم والرخاء في المجتمعات وهذه الوسيلة تعرف بالنقود التي ظهرت على أنقاض ما يسمى بنظام المقايضة الذي زال أثر الصعوبات التي واجهها المتعاملون.

ولقد كان الفكر الاقتصادي التقليدي يعتبر أن النقود لها وظائف محدودة، حيث تمثل وحدة حساب، مقياس للقيم وسيط للمبادلة وسيط للمدفوعات بمعنى أن دورها حيادي في الاقتصاد، إلا أن التحليل الاقتصادي النقدي الحديث ركز على دور النقود في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي فهو يولي أهمية كبيرة للسياسات الاقتصادية العامة.

وإذا تأملنا في الوظائف الحديثة للنقود نستطيع أن ندرك مدى إمكانية مساهمتها في تحقيق أهداف اقتصادية بالغة الأهمية كالتأثير على سعر الصرف معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار المنتوجات،وذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة وإعادة تقويمها (رفعها) ففي حالة العجز مثلا تلجا الدولة إلى تخفيض قيمة العملة بغرض إعادة التوازنات الخارجية ومواجهة خطر استنفاذ المخزون من الصرف الأجنبي ولكن ينبغي اتخاذ قرار التخفيض وتسطير الأهداف المرجوة من هذه العملية (التخفيض) وذلك لتجنب تعميق مسار التدهور والاختلال في التوازنات الكبرى.

وفي الواقع فإن دراسة العملة ترتبط ارتباط وثيق بدراسة أسعار الصرف لأنه هو الذي يحدد قيمة العملة ،هذه القيمة غالبا ما تكون انخفاضا وقلما تكون ارتفاعا وباعتبار عملية تخفيض قيمة العملة هي الاكثر تداولا نظرا لأثارها الهامة والمتعددة على الاقتصاد فهي من بين السياسات الموجهة الى معالجة وتصحيح التوازنات الهيكلة التي يعاني منها الاقتصاد، لكن هذه السياسة لها من الاثار التي ينعكس على الافراد والمشروعات وعلى الاقتصاد الوطني ككل. حيث يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من الامور الحساسة التي تحظى بأهمية على

الصعيد الدولي لما لهذا المفهوم من اثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية لعلى من أبرزها تأثيرها على أسعار المنتوجات.

حتى وإن اختلفت وتنوعت الأسباب التي تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة، فانه لم يحقق دائما الهدف المنشود بقدر ما أزم الوضع الاجتماعي ودفع إلى تصفية مؤسسات إنتاجية وتقلص الاستثمار المحلي من خلال تثمين الواردات من هنا تصبح أهمية موضوع سياسة الصرف وتغيير قيمة العملة جديرة بالعناية والتبصر.

وللإلمام الجيد بحيثيات هذا الموضوع نطرح الأشكال الرئيسي:

كيف تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على أسعار المنتوجات الأجنبية؟

وللإجابة نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

1-ماهي اسباب تخفيض قيمت العملة الوطنية ؟

2- كيف تؤثر تخفيض قيمة العلة الوطنية على اسعار المنتوجات المستوردة ؟

3-هل توجد علاقة بين قيمة العملة واسعار المنتوجات ؟

الفرضيات:

1-من اهم اسباب تخفيض قيمة العملة الوطنية هو الحد من استيراد السلع الاجنبية للحد من استنزاف العملة الصعبة وكذا تشجيع الصادرات المحليةإ

2-عند انخفاض قيمة العملة الوطنية ينتج عنها انخفاض سعر الصرف هذه العملة مقابل العملات الاجنبية وبالتالي يؤدي الى ارتفاع السلع الاجنبية عند عملية الاستيراد مما يرتفع اسعارها في الاسواق المحلية.

3- يوجد علاقة بين انخفاض قيمة العملة واسعار المنتوجات.

هدف الموضوع:

يطرح تخفيض قيمة العملة إشكالا بالنظر إلى هيكل اقتصاديات الدول النامية وارتباطها الكبير بالدول المصنعة من حيث واردات الإنتاج والاستهلاك،ومن حيث الصادرات المتمثلة بنسبة عالية جدا من مواد منجميه وطاقويه.

ينعكس أي تغيير في الأسعار الدولية أو الطلب على صادرات الدول النامية سلبيا على ميزان مدفوعات هذه الدول، سجل ميزان مدفوعات معظم الدول النامية عجزا متراكما ومتتاليا أثر على متمثلة في الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم. تولدت عن هذه الوضعية أزمة هيكلية في اقتصاديات الدول النامية مما دفعها راضية أو مجبرة إلى تخفيض قيمة عملاتها بغرض فتح الأسواق العالمية أمامها.

وقد كان ينتظر من تخفيض قيمة الدينار الجزائري بالإضافة إلى الحد من الاختلالات الكلية الخارجية، تخفيض لاسيما المنتجات المستوردة وتشجيع مبادرات الإنتاج المحلية قصد إحلال الواردات.

من هنا فان الهدف المنشود من خلال هذه الدراسة هو إبراز الآثار المترتبة عن عملية تخفيض قيمة الدينار مع العلم أن الجزائر تركز على تصدير منتوج واحد بأكثر من 90 % أي دراسة وتحليل دوافع وآثار تخفيض قيمة الدينار في الجزائر والنتائج المترتبة عنه،وهو ما يتطلب معرفة ودراسة الوضع الاقتصادي والنقدي ونظام الصرف الذي كان معمول به من جهة، وتحديد المفاهيم المتعلقة بمفهوم سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة على ضوء نظريات سعر الصرف وميزان المدفوعات من جهة أخرى.

أهمية هذه الدراسة:

يستمد هذا البحث مكانته من خلال الدور الذي تلعبه نظرية سعر الصرف تغيير قيمة العملة – تخفيض قيمتها أو إعادة تقويمها – ومدى تأثير على التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية، والوصول إلى استقرار على الأقل نسبي وذلك بإعادة لاعتبار للهيكل الاقتصادي

الجزائري، وضرورة الاندماج في المتغيرات الاقتصادية العالمية،وتقليص حجم التبعية الاقتصادية، التي طالما وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية – الدينار الجزائري لم يأتي بالأهداف المنشودة، التي كان يرجى من خلالها تحسين الأوضاع الاقتصادية، وخاصة أن الجزائر مازالت تركز على تصدير منتوج واحد. ومن ثم حاولنا تسليط الضوء على أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى تخفيض قيمة العملة، والآثار والنتائج المنتظرة في ظل الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتها لاختيار الموضوع منها ما يلي:

المكانة التي تحتلها نظرية سعر الصرف في التجارة الدولية والتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، حيث كثرت الآراء حول إعادة النظر في النهج الاقتصادي المتبع والانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن ثم تغيير نمط نظام الصرف والعملة في الجزائر.

تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية المالية والنقدية التي جاءت بها السلطات ومحاولة تفعيل نجاعتها. ومن ثم تمهيد الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق تدريجيا بتغيير الهيكل الاقتصادي وتهيئ الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بمعطيات اقتصادية واقعية، ومنها إعطاء صورة حقيقية لسعر صرف الدينار عكس الدينار الرسمي المبالغ فيه.

تخصصنا الذي مهد لنا الطريق لدراسة موضوع كهذا و كذا إثراء المكتبة بموضوع جديد ذو أهمية بالغة.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

نظرا لطبيعة البحث اعتمدنا على منهج العرض والتحليل باستعمال الإحصائيات والمفاهيم والأدوات النظرية المتمثلة في نظرية سعر الصرف.

يتعلق جانب العرض باستعراض الأساس الفكري للإصلاحات الاقتصادية – المالية والنقدية – كعرض تطور سياسة الصرف، وعرض بنية الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات.

أما الجانب التحليلي انصب على محاولة فهم الأسس والعلاقات التي تقوم عليها هذه الإصلاحات في تشخيص الأزمة الاقتصادية التي تزامن معها تخفيض قيمة الدينار،ومحاولة التعبير الكمي عن مختلف المراحل التي شهدها الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يخص تطور نظام كصرف للعملة الوطنية وتذبذب أسعار المنتوجات وتحليل بعض الأسباب الداخلية والخارجية لتخفيض قيمة العملة،والآثار المترتبة عليها.

كما استخدمنا مجموعة من الأدوات تتمثل أساسا في: بعض الإحصاءات المتعلقة بالهيئات والمؤسسات المالية الوطنية كبنك الجزائر المركزي وزارة المالية و إعتمدنا في دراستنا القياسية على برنامج spss.

مختلف الأوامر والقوانين والنصوص التشريعية المنظمة لقطاع الصرف والنقود، العملة، التجارة الخارجية، والإحصاءات والتقارير الدوريات المتعلقة بموضوع البحث، والصادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية أو الدولية كمجلة صندوق النقد الدولي.

حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، وفي ما يخص الإطار المكاني بدراسة آثار التخفيض على حالة الجزائر بشيء من التفصيل نظرا لأهميته على الساحة الاقتصادية – المالية والنقدية – والتحولات التي طرأت على المؤسسات الاقتصادية والمالية وحتى الإدارية كالهيئات الولائية والبلدية ومختلف الآثار على السلع والتأثير على المنتوجات حيث ركزت الدراسة على بعض السلع المهمة بالإضافة الي التعقيب على الأخرى منها لبعض السنوات.

أما من حيث الإطار الزمني فقد ركزت الدراسة خاصة في الفترة 2000-2015 لأن في هذه الفترة ظهر انخفاض في الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى بشكل ملحوظ.

الفصل الأول

أثر انخفاض العملة الجزائرية على أسعار المنتوجات

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

المطلب الأول: سعر الصرف مفهومه خصائصه و أهميته.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف و وظائفه.

المطلب الثالث: تحديد سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار المنتوجات.

المطلب الأول: مفهوم المنتج.

المطلب الثاني: أنواع المنتوج وأهميته.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف تخفيض العملة على أسعار المنتوجات.

خلاصة الفصل

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية، حيث تظهر هنا ضرورة إستعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من ناحية و من ناحية أخرى نجد كذلك الأفراد الذين ينتقلون إلى بلد أخر فهم في هذه الحالة بحاجة لنقد أجنبي فيجدون أنفسهم أمام عمليات الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، خصائصه و أهميته.

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه و تبيان خصائصه و أهميته.

1- مفهوم سعر الصرف.

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة و لذلك نذكر أهمها في النقاط التالية:

- سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[1].
- هو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية، و يتم تحديده في سوق الصرف الأجنبي[2].
- هو عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء و حدة واحدة من العملة الوطنية[3].
- يقصد به نسبة التبادل بين الوحدة النقدية الأجنبية و وحدة النقد الوطنية و بمعنى أدق سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل عملة واحدة من عملة أخرى[4].

من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو عبارة عن وسيلة لربط الإقتصاديات من أجل إجراء مختلف العمليات فهو سعر عملة بدلالة عملة أخرى، و يعتبر أيضا أداة لتسوية كافة المعاملات الخارجية و متضمنة أساسا في التجارة الدولية حيث تستخدمه الدول في السياسة الإقتصادية لتحقيق أهداف مختلفة فمثلا يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر 73 دينار=1 دولار

[1]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دا الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007، ص 244.
[2]- توماس جيمس، ترجمة: السيد أحم عبد الخالق، أحمد بديع بليح، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ، السعودية 2002، ص 247.
[3]- موسى سعيد مطر و أخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 44.
[4]- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرسة مصر، 2004، ص17.

أي أن الدولار يتم تحويله بـ 73 دينار جزائري فهو يمثل أيضا عدد الوحدات التي تدفع للحصول على وحدة وطنية، و يمكن القول أن سعر الصرف للدينار الجزائري هو 1 دج = 0,0137 دولار.

2- خصائص سعر الصرف[1].

هناك ثلاث خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:

أولا المقاصة: المقاصة هي إستعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها ترتكز على تسوية الحقوق و الديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

ثانيا المضاربة: المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح و يتم ذلك عن طريق الإستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض و إعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، و تسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات، و قد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة و سرعة وسائل الإتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

ثالثا التغطية: التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الأجلة، و ذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، و هي عملية التأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من إنخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف أجلة.

3- أهمية سعر الصرف[2].

يشتق سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين إقتصاد مفتوح و باقي إقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع و التكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول، و في الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الإقتصاد التنافسية و بالتالي في وضع ميزان المدفوعات و في معدلات التضخم و النمو الحقيقي.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل حتى في أسواق راس المال و عوامل الإنتاج و ما يرتبط بذلك من أثار إرتدادية أو إنعكاسية على جل المتغيرات الإقتصادية، لذلك يمكن إعتباره من أهم الأسعار و أخطرها في الوقت ذاته، فهو أهم الأسعار كونه إذا إستخدم كأداة للسياسة

[1]- لحسن جديدن، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2004، ص3.

[2]- الزهرة بن بريكة، دراسة إقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف، دراسة حالة الجزائر 1993-2006، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2007، ص 3.

الإقتصادية بشكل مرضي و فعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدول و ما يترتب عن ذلك من تحقق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العملة و النمو بشكل عام، و يعد من أخطر الأسعار إذا إستخدم بشكل سيىء و غير مرضي يؤدي إلى إزدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة و ما يرتبط من إنعكاسات إنكماشية على الإقتصاد في كامل جوانبه.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف و وظائفه.

لسعر الصرف عدة أشكال و وظائف مختلفة سوف نتطرق إليها في هذا المطلب و هي كما يلي:

1- أشكال سعر الصرف.

- **سعر الصرف الإسمي**[1]: يعرف على أنه سعر عملة أحنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، و يمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية و المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي أي سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الإعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات بين البلدين.

عندما نستعم التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية و نرمز له بـ E فمثلا في حالة الدولار و الدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار $/DA (دولارات للدينار الواحد) و يشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E و العكس بضرب 'E حيث 'E=E/1

يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا و هذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسن و التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور فهو إنخفاض قيمة العملة المحلية.

- **سعر الصرف الحقيقي**[2]: يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة، و هو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم، فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لايؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين و إن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فمثلا الجزائر و و م أ.

TCR=Tcn/Pdz(Is/pus=tcn-pus)Pdz

حيث أن:

[1]- مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي بشار، دفعة 2006/2005، ص3.
[2]- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 103.

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

Tcn: سعر الصرف الإسمي.

Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

1/Pus$ تعطينا القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما Tcn/Pdz تعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، و عليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا و القوة الشرائية في الجزائر، و كلما إرتفع سعر الصرف كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر[1].

- **سعر الصرف الفعلي[2]:** يعرف على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية فعليا أو مقبولة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة قد تكون هذه المعاملة الرسوم الجمركية و الإعانات المالية...إلخ

كما يمكن تعريفه على أنه المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا، و هو أيضا المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، و بالتالي مؤشر يعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، و هو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى[3] ، كما يمكن تعريف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية...إلخ.

و بالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية[4].

و يمكن كتابة سعر الصرف الفعلي كما يلي:

$$TCE=100.=\frac{\sum qiTCNi=0}{\sum qiTCNi=t}$$

حيث أن:

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 104.

[2]- نور الهدى معروف، دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2012/2011، ص 5.

[3]- الزهرة بن بريكة، مرجع سابق، ص3.

[4]- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 76.

- TCN سعر الصرف الإسمي.
- qi: تعبر عن قوة النشاط الاقتصادي لكل دولة مأخوذة في عينة الدراسة.

و يتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي و هما:

- ✓ عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلة العملات عادة ما تستخدم 20 إلى 25 عملة رئيسية.
- ✓ الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

- **سعر الصرف التوازني[1]:** هو سعر الصرف المتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي و بالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيءة إقتصادية غير مختلة، إذ يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض و الطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية، و بذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل السعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة حالة المنافسة الكاملة و يكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.

و يتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها:

- ✓ معدل نمو الدخل الوطني.
- ✓ معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.
- ✓ معدل التغير في سعر الفائدة.
- ✓ إتجاه الطلب على النقود.

لكن في الواقع ماهو إلا مجرد فكرة نظرية لا وجو لها في الواقع العملي، ذلك نظرا للديناميكية السريعة للإقتصاد الدولي و التي تؤدي إلى ندرة حدوث تساوي العرض و الطلب، إلا أن البعض يرى أنه يمك تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن، و على أية حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغيير بين لحظة و أخرى حتى إذا لم تتغير العوامل

[1]- صالح أويابة، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر- 2009/1990، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، دفعة 2010-2011، ص 19.

المؤثرة في الطلب و العرض على النقود، و في حالة حدوث تغيرات حقيقية في مكونات الإنتاج المحلي أو المستورد من الخارج، و هو ما يعني حدوث تغيرات في جانب الطلب المحلي على الواردات الأجنبية.

2- وظائف سعر الصرف[1].

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها كالتالي:

- **وظائف قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف بغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. و هكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و العالمية.
- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، و من جانب أخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة، أو إستعاضة عنها بالإستيراد الذي تكون أسعاره أقل من الأسعار المحلية فيحين يمكن الإعتماد على سعر الصرف ملائم على تشجيع إستيرادات معينة و بالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.
- **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، و ذلك بفعل إرتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين مختلف دول العالم.

المطلب الثالث: تحديد سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه.

1- تحديد سعر الصرف.

يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين:

- ✓ تتدخل السلطة النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية (أي سعر صرفها) وفقا لتعليمات محلية أو دولية، كأن يتدخل صندوق النقد الدولي.
- ✓ أو وفقا للسوق عن طريق ألية العرض و الطلب فهما المحددان الأساسيان لسعر العملة فهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها و علاقة طردية بين قيمة هذه العملة و الكمية المعروضة.

[1]- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، 1999، ص 149-150.

2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سعر الصرف إلى عوامل فنية و أخرى إقتصادية.

- **العوامل الفنية[1]:**

✓ ظروف السوق: إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات و الحالة الإقتصادية و الإشاعات و التقارير و التصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة.

كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغما أو متناسقا فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة و يتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل أخر.

✓ خبرة المتعاملين و أوضاعهم: إن أسعارالعملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة و المعروضة من هذه العملات و تعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية إتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين و الأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على إتجاه أسعار العملة.

✓ الكميات المتعامل بها و درجة السيولة المطلوبة: إن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض و الطلب فبتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعر صرف العملات.

✓ مدى الحاجة للعملة المطلوبة و مدى التنويع في العمليات: كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة كلما يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة و كلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى الإرتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة و يعتمد ذلك على أسلوب التفاوض من الجهة العارضة للأسعار.

✓ التغيرات في الأسواق المالية و الأسواق الأخرى غير سوق العملات: إن إرتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون من السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها كما أن إرتفاع الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم و بالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم و يؤدي إلى إرتفاع أسعار صرفها.

[1]- موسى سعيد مطر، مرجع سابق، ص 48.

- **العوامل الإقتصادية[1]:**

هنالك العديد من المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في سعر صرف العملة النقدية، و تتركز أبرز هذه التغيرات في التالي:

- ✓ تغيرات الأسعار النسبية: يؤدي إنخفاض الأسعار في دول ما إلى إنخفاض الأسعار النسبية في دول أخرى فإذا إنخفضت الأسعار في أحد البلدان فإن هذا يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد، و من ثمة يؤدي إلى الزيادة على طلب عملة البلد.
- ✓ تغير الصادرات و الواردات (الميزان التجاري): يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات و الواردات، فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فإن ذلك يعني أن طلب عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على عملات نقدية أخرى و العكس يكون صحيحا، و نتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة و المستوردة تءثر بالإرتفاع و الإنخفاض من خلال حجم صادراتها قياسا بوارداتها.
- ✓ حركة رؤوس الأموال: تؤثر رؤوس الأموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى إذ ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لرأس المال و تنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال و بناءا على ذلك فإن تغير حركة رؤوس الأموال سيؤدي إلى تغير صرف العملات النقدية.
- ✓ أسعار الفائدة[2]: إن حركة رؤوس الأموال الدولية و إنتقالها ما بين الإقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة، فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الإنتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل و بالتالي تدهور سعر صرفها.
- ✓ ميزان المدفوعات[3]: يعد التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف و ذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات

[1]- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، (نظرية و تطبيق) دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008، ص148-149.
[2]- صقر أحمد صقر، نظرية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص 134.
[3]- رمزي وكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة علم المعرفة، العدد 118، الكويت، 1987، ص 7.

الأجنبية لسد ذلك العجز، و بالمقابل إنخفاض الطلب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، و بالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

- ✓ الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما إتبعت الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليل حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الجد من حجم الطلب و إنخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي و هبوط في معدلا التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية.

المبحث الثاني: عموميات حول اسعار المنتوجات

يمثل المنتج أو المنتجات أساس وجود المنظمة والمحور الذي تدور حوله كافة أنشطتها، وتقاس درجة نجاح المنظمة وإدارة تسويقها في قدرتها على تقديم منتجات متطورة ومتجددة تلبي حاجات ورغبات الزبائن في مختلف الأسواق وتحقق الرضا لهم، وهذا ما ينعكس على ديمومة ونمو وازدهار المنظمة وتحقيق أهدافها.

أن المنتج هو أحد عناصر المزيج التسويقي المهمة والرئيسية ويمثل حلقة وصل بين المنظمة وأسواقها وزبائنها. إن جميع القرارات المتعلقة بالمزيج التسويقي الأخرى تعتمد في الأساس على المنتج نفسه، وتقوم عليه كافة الأنشطة والفعاليات التسويقية ويعتبر أحد الأعمدة الأساسية والمهمة لهذه الأنشطة. ويمكن النظر إلى المنتج كحل وعلاج لاحتياجات ورغبات وفي نفس الوقت يمثل أداة فعالة ومساعدة للمنظمة وإدارة تسويقها على صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات العامة للمنظمة واستراتيجية التسويق فيها.

إن الاهتمام بتصميم وتطوير منتجات المنظمة لابد أن يستند على أساس تحليل المنافع والفوائد التي من الممكن للزبون أن يجنيها نتيجة حصوله على تلف المنتجات.

ونظراً لأهمية المنتجات وضرورة تناولها من جوانبها وأبعادها المختلفة فإن هذا الفصل سيركز على النقاط التالية:

1. مفهوم المنتج وأبعاده.
2. مزيج المنتجات.

يدور موضوع التسويق الدولي حول تلبية إحتياجات المستهلك في الأسواق الخارجية، لذلك يجب أن تكون سياسة المنتج الدولية الحجر الأساسي الذي تدور حوله أوجه الأنشطة التسويقية، في هذا الفصل سنتناول الأبعاد الأساسية للمنتجات الدولية وتوضيح للعوامل والمحددات التي تجعل الشركة توحد أو تكيف سياسات منتجاتها، بالإضافة إلى مناقشة عملية تخطيط وتطوير المنتجات للأسواق الدولية.

إن النقطة الأساسية التي يجلب بحثها عند دخول الأسواق الدوليةهي تكييف سياسات المنتجات التي تباع في السوق المحلي حسب إحتياجات الأسواق الجديدة أو بقائها كما هي دون إجراء أية تعديلات.

المطلب الأول: مفهوم المنتج.

1- مفهوم المنتج وأبعاده Product Concept and Dimensions:

يمثل المنتج قلب مزيج التسويق باعتباره العنصر الذي ترتبط بوجوده كافة الأنشطة التي تزاولها المنظمة والتسويق على حد سواء، وإن الاهتمام المتزايد بالمنتج وأبعاده المختلفة وأنواعه قادت بعضاً من الباحثين والمتخصصين إلى محاولة إعطاء تعريف ومفهوم يتناسب مع الأهمية النسبية التي يحتلها هذا العنصر الحيوي والأساسي لأية منظمة مهما كان حجمها أو طبيعة أنشطتها صناعية، خدمية أو تجارية. الأمر الذي أدى لظهور العديد من التعاريف جوهرها التركيز على الخصائص الملموسة وغير الملموسة التي يمثلها المنتج.

1-1-تعريف المنتج ProductsDefinition:

يعرف المنتج على أنه أي شيء يستلمه الأفراد من خلال عملية التبادل، أو أنه أي شيء في السوق من أجل عملية التبادل.

إن أهم التعريفات للمنتج يمكن إيجازها بما يلي:

•يعرف (Stanton)[1]المنتج بأنه مجموعة من الصفات الملموسة وغير الملموسة يضمنها الغلاف، اللون، السعر، شهرة وسمعة ومكانة الشركة المنتجة والبائع، وخدمات المنتج والبائع التي يقبلها المستهلك على أنها تشبع حاجاته ورغباته.

[1] William J Stanton; Michael J Etzel; Bruce J Walker, Marketing; New York: McGraw-Hill 1991, 112P

- أما كل من (Armstrong&Kotler)[1] فقد عرفا المنتج على أنه أي شيء يمكن عرضه في السوق لتلبية رغبة أو حاجة ما.

- أما (الصميدعي)[2] فإنه يعرف المنتج على أنه عبارة عن مجموعة من الخصائص الملموسة وغير الملموسة التي يتألف منها ويرتبط بها والتي تعبر عن حاجة أو رغبة المستهلك وتحقيق أهداف المنظمة وتشكل أقل ضرر ممكن للبيئة والمجتمع. يتضح مما تقدم بأن التعريف الأخير أكثر شمولية لأنه يتضمن الأركان التالية:

- الخصائص والصفات الملموسة، أي الخواص المادية المتمثلة باللون، والشكل، والتصميم، والحجم، والغلاف.
- الخصائص والصفات غير الملموسة والتي تشير إلى المنافع والجوانب الاجتماعية والأخلاقية المتمثلة بالتفاخر، والتباهي، الوجاهة والشعور بالسعادة والراحة.
- إن الخواص المادية أو الملموسة للمنتج تشير إلى السلع المادية، بينما الخواص غير الملموسة تشير إلى الخدمات والأفكار.
- يركز هذا التعريف على المسؤولية الاجتماعية من خلال خلق التوازن بين حاجات المنظمة، وحاجات المستهلك، وحاجات المجتمع، وهذا جوهر المفهوم الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية.
- يركز التعريف على عدم الإضرار بالبيئة والحفاظ عليها وهذا يمثل جوهر مفهوم التسويق الأخضر والتسويق الاجتماعي.

1-2- مستويات المنتج (الابعاد) Levels (Dimensions) of Product[3]

نظراً للعديد من المستويات والأبعاد التي يتضمنها المنتج فقد أطلق مصطلح المنتج الشامل (the total product) ويشير كل من (Armstrongkotler)[4] إلى هذه الأبعاد بثلاثة مستويات، وإن لكل مستوى قيمة معينة ومحددة للزبون:

---

[1] **Philip Kotler; Gary Armstrong; Principles of marketing; 3rd Edition Hoboken: Pearson Higher Education; 2004; p276.**

[2]- محمود جاسم محمد الصميدعي: استراتيجيات التسويق: مدخل كمي وتحليلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص180.

[3]- صميدعي محمود جاسم. ادارة المنتجات. دار وائل للنشر، الاردن.2004، ص99.

[4] **Philip Kotler ; Gary Armstrong ; 2004 ; p277.**

✓ **جوهر المنتج (Core Product):** وهو ما يتعلق بالمنفعة الجوهرية الناتجة والتي يحصل عليها المستهلك أو يتوقع الحصول عليها من خلال شراء المنتج، ويطلق عليه بالمستوى الأساسي والذي يتضمن المنفعة الرئيسية أو الجوهرية (CoreBenefit) لذلك عند تصميم المنتج يجب أن يشكل استناداً إلى ماذا يريد المشتري أن يشتري فعلا (What are the buyerreallybuying)، أن هذا الفهم يؤسس لحل المشكلة الرئيسية التي يبحث عنها المستهلك أولاً، وهذا يعني التركيز على المنفعة الجوهرية التي يرغب المستهلك الحصول عليها.

✓ **المنتج الفعلي (Actual Product):** وهو ما يتعلق بالخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتج وتصميمه وغلافه الخارجي واسمه التجاري وغيرها. في هذا المستوى الثاني يجب أن يحاول مخططو المنتج تحويل المنفعة الجوهرية إلى منتج فعلي، الأمر الذي يتطلب أن يتم تطوير سمات المنتج، وتحديد مستوى الجودة، الاسم والعلامة التجارية والتغليف... مثال على ذلك ما قامت به شركة سوني (Sony) بالنسبة السجل الكاميرا (مامكودو)، بدمج اسمه، أجزائه، سماته، تغليفه، والخصائص الأخرى لتسليم المنفعة الرئيسية (الجوهر).

✓ **المنتج المدعم (المعزز) (Augmented Product):** يتضمن مجموعة المنافع والخدمات الإضافية التي تدعم المنفعة الرئيسية للمنتج الفعلي، والتي يحصلعليها المستهلك عند شراء المنتج والذي يمثل (بالخصائص والخدمات) مقارنة بما أنفقه من مال ووقت وجهد عند حصوله على هذا المنتج الملموس.

إن المستهلك يرى المنتج كحزمة من المنافع التي تحقق احتياجاته وتلبي رغباته، لذلك فعند تطوير المنتج يجب أن يفهم المصممون والمسوقين الاحتياجات الأساسية (الجوهر Core) للمستهلك التي سيشيعها المنتج أولاً، وثم يتم تصميم المنتج الفعلي (Actual) وبعد ذلك يضعوا الأنشطة اللازمة لتعزيزه من أجل أن يقدم حزمة منافع متكاملة تحقق الرضا للمستهلك. (الصميدعي)[1].

[1]محمود جاسم محمد الصميدعي: استراتيجيات التسويق: مدخل كمي وتحليلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص154.

المطلب الثاني: أنواع المنتوج وأهميته.

تصنّف المنتجات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين اثنين هما:

- المنتجات الاستهلاكية.
- المنتجات التجارية أو الصناعية.

دعنا نستعرض المنتجات الاستهلاكية من حيث المفهوم والفئات:

1- المنتجات الاستهلاكية من حيث المفهوم و االفئات[1]:

1-1. مفهوم المنتجات الاستهلاكية:

توجه المنتجات الاستهلاكية للاستهلاك الشخصي في المنازل، ولهذا فهي تسمى بسلع الاستهلال النهائي، بمعنى أنها منتجات مخصصة للاستخدام أو الاستهلاك المباشر من قبل الأفراد والمجتمعات، وليس لأغراض إعادة البيع أو الاستخدام في الإنتاج.

1-2- فئات السلع الاستهلاكية:

يمكن تقسيم السلع الاستهلاكية إلى أربع فئات هي:

السلع الميسرة، وتمتاز بالخصائص والسمات التالية:

- سهلة المنال، بمعنى أن المستهلك يشعر بالراحة واليسر عند شرائها.
- متوافرة في الأسواق على نطاق واسع جدا.
- يكون المستهلك على استعداد بقبول أي علامة تجارية من العلامات التجارية المتعددة للمنتج ذاته.
- أسعارها في متناول معظم المستهلكين.
- يتكرر شراؤها باستمرار.
- إجمالي هامش أرباحها منخفض.
- دوران مخزونها مرتفع.
- عدد منافذ توزيعها كبيرة، بمعنى قناة توزيعها طويلة نسبياً.

[1]صميدعي محمود جاسم. ادارة المنتجات. دار وائل للنشر، الاردن.2004، ص125.

- مسؤولية الاعلان عنها تقع على عاتق الشركة المصنعة.
- من أمثلتها: المواد الغذائية، الحلوى غير الباهظة الثمن، المستلزمات المتنوعة مثل معاجين الاسنان والحلاقة، الصحف والمجلات، الصوابين وما شابه ذلك.

سلع التسوق، وتمتاز بالخصائص والسمات التالية:

- يقوم المستهلك بمقارنتها على أساس الملاءمة، والجودة، والسعر، والطراز، وشكلها وجاذبيتها.
- أسعارها أعلى مقارنة بالسلع الميسرة.
- لا يتكرر شراؤها كثيراً مقارنة بالسلع الميسرة.
- تتطلب عددا أقل من منافذ البيع بالتجزئة.
- بمعنى أنها غير متوافرة على نطاق واسع في الأسواق كافة مقارنة بالسلع الميسرة.
- تعمل الشركة المصنعة جنبا إلى جنب مع تجار التجزئة في تسويقها.
- تكون قناة التوزيع أقصر مقارنة بالسلع الميسرة.
- إجمالي هامش أرباحها مرتفع نسبيا.
- مسؤولية الاعلان عنها مشتركة بين الشركة المصنعة وتاجر التجزئة.
- اسم المتجر الذي يتعامل بهذا النوع من السلع يعد مهما.
- من أمثلتها: الملابس التي تتماشى مع خطوط الموضة، الأثاث والأجهزة الكهربائية الرئيسية، السيارات، المفروشات وما شابه ذلك.

السلع الخاصة (أو المتخصصة)، وتمتاز بالخصائص والسمات التالية:

- تحمل علامات تجارية معروفة وراسخة يكون ولاء المستهلك لها كبيرا.
- يبذل المستهلك وقتا وجهدا طويلين للتخطيط لشرائها.
- أسعارها مرتفعة مقارنة بالسلع الميسرة وسلع التسوق.
- عدد منافذ توزيعها قليل، وغالبا ما يقتصر على منفذ واحد في كل السوق.
- دوران مخزونها منخفض.

- اجمالي هامش الربح مرتفع.
- يعد اسم المتجر والعلامة التجارية مهمان جدا.
- لا يتكرر شراؤها كثيرا.
- مسؤولية الاعلان عنها مشتركة بين الشركة المصنعة وتاجر التجزئة.
- من أمثلتها: الأغذية الصحية، معدات التصوير، ملابس الرجال والنساء الباهظة الثامن، الفِلل والشققالسكنية الراقية، اجهزة الحاسوب الراقية، وما شابه ذلك.

السلع غير المطلوبة، وهي فئة أخرى مختلفة تماماً عما سبق من السلع، وتمتاز الاتية بما يلي:

- منتجات جيدة لم يصبح المستهلك على دراية بها بعد.
- منتجات يكون المستهلك على دراية بها، لكنه لا يحتاجها في الوقت الحالي.
- الترويج لها يتسم بالصعوبة.
- من أمثلتها: بواليص التأمين على الحياة، شواهد القبور، بالنسبة للأشخاص الذين لم يفقدوا أحداً، أطر السيارات المخصصة للاستخدام على الجليد، حقن الهرمونات ضد الشيخوخة، السيارات الكهربائية، وما شابه ذلك.

2- السلع التجارية أو الصناعية من حيث المفهوم والفئات:

2-1- مفهوم السلع التجارية أو الصناعية:

عبارة عن منتجات تشترى لإضفاء معالجات عليها أو إستخدامها في ادارة منظمة اعمال، بمعنى انها توجه لإعادة البيع أو التصنيع أو الاستخدام في أنتاج منتجات أخرى، أو لتوفير الخدمات في منظمة ما.

وترى جمعية بحوث التسويق الصناعي البريطانية (IMRA)، أن السلع الصناعية تتميز عن السلع الاستهلاكية في المجالات التالية[1]:

- انها تتمتع في الغالب بمواصفات تقنية وفنية دقيقة.

[1] المرجع السابق، ص120.

- أنها تتعرض لرقابة نوعية عالية المستوى، وتشترى وفق مواصفات محددة مسبقا،ومتفق عليها عالميا.
- أنها تولد سلعاً صناعية أو تجارية أخرى.
- أنها تباع في نطاق محدود لفئة محدودة من المشترين الصناعيين.
- أن عملية شراءها تستغرق وقتا طويلا نسبياً.
- تعد خدمات مابعد البيع عنصرا أساسياً في قرار شرائها.
- تتأثر كثيرا بحالات الركود والظروف الاقتصادية والسياسية السيئة.
- أنها غالبا ما تُشترى من خلال عمليات التفاوض، ومن قبل لجان شراء متخصصة.

2-2- فئات السلع التجارية أو الصناعية[1]:

يمكن تقسيم السلع التجارية أو الصناعية الى الفئات التالية:

المواد الخام، وتشتمل على مايلي:

- السلع التي توجد في حالتها الطبيعية، مثل: المعادن، والأراضي، ومنتجات الغابات والبحار، ومستخرجات المناجم والمحاجر، والصوف، والنفط الخام.
- المنتجات الزراعية، مثل: القطن، والماشية، والمنتجات الحيوانية، بما في ذلك البيض والحليب الخام.
- يتم تحديد أسعارها بشكل طبيعي بواسطة قوى العرض والطلب، مع تقارب ظروف المنافسة التامة، ونتيجة لذلك تتوافر للمنتجين المستقلين القدرة على التحكم في السعر تماما.
- نظرا لحجمها الكبير وانخفاض قيمة الوحدة وطول المسافات بين الشركة المنتجة والمستخدم التجاري، فإن وسائل النقل تعد أمرا مهما عند تداول المواد الخام الطبيعية.
- نتيجة لنفس العوامل المسابقة، يتم تسويق المواد الخام الطبيعية بشكل متكرر من الشركة المنتجة إلى المستخدم الصناعي أو التجاري مباشرة بأقل قدر من التداول المادي لها.

[1]صميدعي محمود جاسم. ادارة المنتجات. دار وائل للنشر، الاردن.2004، ص121.

المواد والأجزاء المصنعة، وتمتاز بالآتي:

- هي عبارة عن مواد خام تمت معالجتها، أو أجزاء لا يجري اي تغيير على شكلها.
- تدخل في عملية تصنيع السلع التجارية والصناعية، وتصبح جزءا من المنتج النهائي.
- عادة ما يتم شراؤها بكميات كبيرة.
- تعتمد قرارات الشراء عادة وبشكل طبيعي على السعر والخدمة التي يوفرها البائع.
- تسوق مباشرة من قبل الشركة المصنعة.
- لا يعد التمييز السلعي للمواد والأجزاء المصنعة أمرا مهما.
- من أمثلتها الحديد الخام الذي يتم تحويله إلى صلب، الغزل الذي يتم نسجه إلى اقمشة، الدقيق الذي يصبح جزء من الخبز، رقائق اشباه الموصلات في الحواسيب، البطاقات في شاشات الحاسوب،... الخ.

التركيبات / الإنشاءات، وتمتاز بالآتي[1]:

- تؤثر تأثيرا مباشرا على معدل العمليات والتشغيل في المنظمة التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات.
- معدات رئيسية باهظة الثمن وطويلة الأجل.
- غالبا ما تصنع طبقا للمواصفات المفصلة على مقاس المشتري، وحسب الطلب.
- بيعها يكون مباشرة من الشركة المنتجة إلى المستخدم التجارى أو الصناعي.
- تتطلب خدمات مابعد البيع، حيث يكون قرار شرائها مستندا لتوافر مثل هذه الخدمات في المقام الأول.
- تباع من خلال البيع الشخصي.

[1] المرجع السابق، ص120.

- من أمثلتها: مولدات الكهرباء الكبيرة في السدود وبنايات المصانع، ومحركات الديزل المستخدمة في السكك الحديد، ومواقد صهر المعادن في مصانع الحديد والصلب، والطائرات.

المعدات والآلات المساعدة، وتمتاز بالآتي:

- منتجات ملموسة تتميز بقيمة أساسية، ويتم استخدامها في عمليات منظمة الأعمال.
- لا تشكل أو تصبح جزءا حقيقيا من المنتج النهائي.
- حياتها أقصر من التركيبات، ولكنها أطول من مواد التشغيل.
- من أمثلتها: أدوات العمل اليدوي الكهربائية البسيطة، ونشأت الرفع، مكاتب الموظفين.

مواد التشغيل، وتمتاز بالآتي:

- سلع تجارية تتسم بانخفاض قيمتها وقصر حياتها الاقتصادية
- تسهم في عمليات المؤسسة، دون أن تصبح جزءا من المنتج النهائي.
- موحدّة قياسياً (نمطية).
- تتسم أسواقها بالمنافسة السعرية المرتفعة عادة.
- من أمثلتها: زيوت التشحيم، أقلام الرصاص، الأدوات المكتبية، مصابيح الاضاءة العادية، وماشابه ذلك.

2-3- تصنف وفقاً لسلسلة المنتجات:

هناك العديد من الأصناف، والخطوط والسلاسل، حيث تجمع المنتجات عادة بحيث تشكل مجموعا متناسقا. وعليه فإن سلسلة المنتجات التجميلية مثلا (تلوين البشرة، أحمر الشفاه، طلاء الأظافر، أصباغ الشعر...) والمنتجات المهنية مثلاً (مطرقة، منشار، مفك...) ومنتجات القياس الكهربائي مثلا (فولتميتر، البيرومتر، أوهميتر، ومحبس الأطوار والمراحل...)، هذه السلسلة تتضمن عدة عائلات أو خطوطاً من المنتجات، أو تتضمن أيضاً تحريفات من مشتقات منتج ما (مفك عادي، مبضع ذو شفة وحيدة، أو ذو سقاطة...).

وأخيراً يسمى مرجعاً الصنف الوحيد المتميز بحجمه، وشكله، ولونه (مثال الشاحنة الزجاجية رينو 4 موديل 1969). والاعتبارات تسويقية يتم تقسيم منتجات السلسلة إلى قسمين:

- **السلسلة الطويلة:** هذا النوع من المنتجات يتمتع بقدرة على التكيف مع أعنف متغيرات السوق، إلا أن التحكم بمثل هذه السلسلة أصعب وأكثر وطأة وتعقيداً من التحكم بالسلسلة القصيرة، إذ أن الأولى تتطلب هيكلية بيعيه، وإدارية، وإنتاجية أكثر أهمية وأكثر تعقيداً؛ ثم أن هناك مخاطر البضائع غير المباعة مما يزيد في سعر التكلفة.
- **السلسلة القصيرة:** وتمتاز بصورة عامة بالبساطة في مجهودات الإنتاج والإدارة والمبيعات. كما يستفاد من هذه السلسلة بتركيزكامل طاقات التسويق في الشروع على عدد محدد من المنتجات ومن مساوئها أنها لا تصل إلى عدد كبير من المستهلكين.

3- **تصنيفات أخرى:**

- المنتجات القائدة: تستمد هذه المنتجات قوتها ومكانتها من قدرتها على التنافس مع المنتجات الأخرى وتحقق أرباحاً طائلة للمنظمة المنتجة لها. وزبائن هذا النوع من المنتجات كثر، وهي منتجات متجددة دائما لذلك فإنها منتجات قائدة في صناعتها وأسواقها.
- المنتجات القاهرة: وهي المنتجات التي تسحب وراءها منتجاً آخر في المنظمة من خلال مساهمتها في تحسين صورة العلامة التجارية للمنظمة.
- المنتجات التكتيكية: ويطلق عليها منتجات الدعم أو المنتجات المتممة، وهي تستخدم لتكملة السلاسل حتى لا تلجأ الزبائن إلى المنتجين المنافسين للمنتجات الناقصة، وأنها في أغلب الأحيان مربحة لأنها تباع بربح كاف إلى عينة كبيرة من الزبائن أو أنها مربحة على الرغم من بيعها بكميات صغيرة[1].
- المنتجات الجذابة: ويطلق عليها منتجات الإغراء، وهي من الأنواع الشائعة، وهي منتجات تغري الزبائن باقتنائها بسبب تدني أسعارها، كما هو الحال في المبيعات الواسعة التي تتناول المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (مثل الزيوت، الرز، السكر...) والتي تباع بخسارة أحياناً كي يقرن الزبون السعر المنخفض بأسعار مجموعة مبيعات المتجر. وقد تكون

[1] صميدعي محمود جاسم. ادارة المنتجات. دار وائل للنشر، الاردن.2004، ص100.

أسعار هذا النوع من المنتجات غالية جداً باعتبارها منتجات وجاهة (Prestige) مكلفة بالنسبة للمشروع، إلا أنها ذات أهمية بالنسبة إلى صورة العلامة التجارية. جميع هذه المنتجات هي في المرحلة 2، 3 (النمو، والنضوج) من دورة حياتها، ومنها ما هو في المرحلتين 1، 4 (التقديم، والتدهور).

- منتجات الانطلاق أو على خط الانطلاق: وهي منتجات جديدة أو ما زالت مجرد أفكار قائمة طور النضوج. فالمنظمة تعرف في أغلب الأحيان أن بعض منتجاتها سوف تكسد عاجلاً أو آجلاً، وتتكيف المنظمة مع السوق بأن تستبدل جميع منتجاتها التي انتهت أو أصبحت خارج إطار طموح وطلب الزبائن بأخرى، أو أنها تستعجل زوالها لكي يحل محلها منتجات جديدة قبل أن تسلبها منها المنافسة. ومن بين هذه المنتجات ما تزال مجرد مشاريع متقدمة إلى حد ما، بانتظار اللحظة المناسبة للظهور في السوق.
- منتجات تسابق الزمن: وهناك المنتجات التي تسابق الزمن، فهذه المنتجات قابلة لإعادة التقويم، فهي وإن كانت في مرحلة الإشباع من دورة حياتها، فإن بذل جهد كاف في التسويق يستطيع أن يمدد في عمرها.

وهذه المنتجات تكون قابلة لتكييف طرازها لتتحول إلى منتجات جديدة لكن مردود هذا النوع من المنتجات يكون في الغالب منخفضاً لأنها منتجات محكوم عليها بالزوال عاجلاً أم آجلا.

❖ **التصنيف التقليدي للمنتجات**

وفقاً لهذا التصنيف تقسم المنتجات وفقاً لما يلي:

1. المنتجات الاستهلاكيةConsumer Products

ويطلق عليها منتجات المستهلك الأخير وهذه تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي:

- المنتجات الميسرة (سهلة المنال) ConvenienceGoods.
- منتجات التسويق ShoppingGoods.
- المنتجات الخاصة Specialty Goods.

إن أساس التمييز بين هذه المجموعات هو الطريق الذي غالباً ما يتبعه المستهلكون في شراء كل منها. ولما كانت عادات الشراء تختلف في بعض الأحيان بين فرد وآخر فلا يمكن الجزم

بأن هذه المجموعات يتميز بعضها عن البغض الآخر تمام التمايز بل قد تتداخل أحياناً. بمعنى أن هناك حالات قليلة يشتري فيها المستهلك منتجاته بطريقة مشابهة لطريقة شراء منتجات التسوق مع أنها تعتبر من نوع المنتجات الميسرة على ضوء عادات المستهلكين عموما في شرائها. وسنحاول في الصفحات القادمة توضيح هذا النوع من المنتجات.

- **المنتجات الميسرة Convenience Good**

هي منتجات استهلاكية يشتريها المستهلك النهائي في الحال (On the Spot) وبجهد بسيط جداً. وهي منتجات يتكرر شراؤها، مثل السجائر والصحف والمجلات والصابون وشفرات الحلاقة ومعاجين الحلاقة ومعجون الأسنان والكبريت... إلخ. وتميل أسعار هذه المنتجات إلى الاعتدال وقسم كبير منها أسعارها واطئة، ولذلك فإن المستهلك غالباً ما يشتريها من أقرب متجر. وفي الغالب تتوفر المنتجات الميسرة في متاجر التجزئة (المفرد) على نطاق واسع. ويعتمد منتجوها على الإعلان للترويج لها من خلال التركيز على العلامة التجارية. وغالبا ما تكون أرباحها قليلة نسبيا.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف تخفيض قيمة العملة على أسعار المنتجات.

نعرف التخفيض في العملة على أنه عملية ذات طابع تقني، محددة من طرف السلطات النقدية وتكمن في تخفيض قيمة العملة المحلية، وبمعنى أخر تغيير تعريف العملة وذلك بتخفيضها بالنسبة لقاعدة الذهب، لحقوق السحب الخاصة وبالتالي بالنسبة لكل العملات الأجنبية.

تخفيض العملة هو بمثابة زيادة سعر الصرف، وهذا يعني رفع سعر العملة المخفضة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإذا كان لدينا (1$=5DA) وإذا خفضنا من قيمة الدينار ب 10%، سعر الصرف الجديد يكون (1$=5.5DA[1]).

يدخل التخفيض في إطار نظام التعادل الثابت وذلك منذ إنشاء النقد العائم عام 1973.

[1] - HADJ NACERABDERRAHMANE ROUSTOUMI : « Les cahiers de réformes », Edition ENAGN"5. 1990. P120I47.

ليس لنظرية التخفيض مدى تاريخي وجغرافي واسعا جدا، ظهرت التخفيضات الأولى بعد الحرب العالمية الأولى حين تخلت معظم الدول عن قاعدة الذهب وتبنت قاعدة الصرف بالذهب، إلا أنها تطورت كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية خاصة مع نجاح الباهر الذي حققه الصرف الثابت[1].

بغية تسديد مستورداته، البلد في حاجة إلى عملات أجنبية، وعلما أنه في استطاعته الحصول على موارد بفضل بيع صادراته،فإذا كان سعر الصرف ثابت التوازن لا يتحقق إلا إذا تساوى العرض والطلب على مستوى هذا السعر.

ففي حالة وجود طلب مرتفع عن العرض، السلطات المركزية تتدخل من أجل الحفاظ على سعر العملة المحلية، إلا أن إستعمال العملات الأجنبية يؤدي إلى إنخفاض الاحتياط واستنفاذه يعني انقطاع الدفع، وفي هذه الحالة يصبح التخفيض الحل الوحيد لمعالجة الوضع.

يطبق التخفيض عندما يكون الميزان التجاري غير متوازن، يدل اللاتوازن على أن الأسعار الداخلية تكون جد مرتفعة بالمقارنة مع الأسعار العالمية والمنتوجات المحلية تكون غير قابلة للمنافسة في السوق العالمية، وبالتالي تكون العملة الوطنية مرتفعة بالنسبة للعملات الأجنبية نظرا لتبني نظام الصرف الثابت أو / والرقابة الصارمة على الصرف.

بما أن ضرورة التخفيض موجودة، أو إختيار التخفيض كآلية حتمية للسياسة الاقتصادية قد تقرر، سؤالين مهمين يستلزم الجواب عليهما:

من يقوم بالتخفيض؟ وبأي نسبة نخفض؟

من البديهي أن الدولة هي السلطة الوحيدة التي بإمكانها أن تغير في التعادل الخارجي.

[1] -PIERRE HUBERTBRETONET ARMANDDENIS SCHOR: « la dévaluation »QUE SAIS-JE édition bouchene.p4

دوافع واهداف تخفيض قيمة العملة:

- من اجل اعادة التوازن في موازينها التجارية.
- يؤدي الى جعل اسعار السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمقيمين مما يفرض انه سيحد من شراء السلع القادمة من الخارج وسيشجع الاقبال على المنتجات الوطنية.
- اعادة الميزان التجاري الى حالة توازن
- تحفيز الانتاج الوطني من اجل الرفع من نسبة النمو الاقتصادي والحد من البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة المواكبة لزيادة الانتاج.

خلاصة الفصل:

تعد سياسة التخفيض من إحدى الوسائل التي استخدمها معظم الدول منذ عام 1931، وذلك لتدعيم تقدمها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها، وكانت هناك وسائل أخرى لا تقل أهمية عن سياسة التخفيض، وهي:

1- الرقابة على الصرف.

2- إنشاء بعض الدول ما يعرف بمال موازنة الصرف.

ولقد تمحورت دراستنا في هذا الفصل على سياسة تخفيض العملة التي تلجأ إليها الدول لمعالجة العجز في موازين مدفوعاتها الناجمة عن ظواهر اقتصادية مختلفة وفوارق عملية وكانت الغاية من هذه السياسة، وذلك بهدف إعادة التوازن لموازين المدفواعات، من خلال شروط وعوامل تساعد على نجاح سياسة التخفيض.

ولوحظ في السنوات الأخيرة أن سياسة التخفيض أصبحت من أهم معالم برامج الإصلاح الاقتصادي، فهذه السياسة تدفع عجلة الاقتصاد الدولي.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر تخفيض العملة على المنتوجات حالة الجزائر.

تمهيد:

المبحث الأول: تحولات الدينار الجزائري.

المطلب الأول: تطور الدينار الجزائري.

المطلب الثاني: تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري

المبحث الثاني: أسباب تخفيض الدينار الجزائري ومدى نجاحها

المطلب الأول: الأسباب الخارجية

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر إنخفاض قيمة العملة على أسعار المنتجات.

تمهيد:

شهد الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينات من القرن العشرين تحولات هامة أدت إلى التدهور التدريجي نتيجة للأزمات الإقتصادية المتتالية التي عرفتها البلاد، وكانت أهم التخفيضات هي التي جرت أواسط السبعينات من القرن العشرين بفعل سياسة التعديل الهيكل المطبقة والتي ترتكز فيما يخص العملة المحلية على أسلوب المرونات لتعديل ميزان المدفوعات بتحسين رصيد الميزان التجاري والذي شهد عدة تطورات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

ولقد تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: تحولات الدينار الجزائري

المبحث الثاني: أسباب تخفيض الدينار الجزائري ومدى نجاحها.

المبحث الأول: تحولات الدينار الجزائري.

عرف الدينار الجزائري عدة أنظمة تسعيرية مقابل العملات الأجنبية التي أحدثت عدة تغييرات في أسعار صرفه، مما دفعت الدولة لاتخاذ سياسات مختلفة للنهوض باقتصادها وذلك من خلال تنمية مبادلاتها الخارجية بهدف مسايرة الاقتصاديات الدولية.

المطلب الأول: تطور الدينار الجزائري.

أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964، تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وهذا على أساس:

1 دينار جزائري= 1 فرنك فرنسي، أي 180 ملغ من الذهب الخالص. وبعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 8 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك، وقد مر الدينار بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:[1]

1- المرحلة الأولى: بدأت منذ بداية إنشاء الدينار الجزائري، حيث كان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة وإجراء التحويلات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابلاً للتحويل ولم يكن هناك سوقا داخليا للصرف يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار، ومع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتا على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة والامكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام

[1] محمد راتول، مرجع سابق، ص ص: 346-348

للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئا فشيئا بفعل إنحراف أسعار الصرف شيئا فشيئا عن السعر الرسمي، كما أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون إستيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية، وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي كانت منتهجة.

2- المرحلة الثانية:سوق الصرف السوداء الجزائرية شاع انتشارها خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية الثمانينات، وكانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، ومع فقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن 20، جعل الطلب على الصرف يتزايد، وعظم ذلك خاصة الطلب على استيراد المركبات (سيارات شاحنات) بشتى أنواعها خاصة المرخصة منها، حيث يكون الحل الوحيد للمستفيدين من هذه التراخيص هو اللجوء إلى السوق السوداء، وبحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيل، حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا يحكم تزايد الطلب وأصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك، وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية، وأصبحت تحول إما إلى الدينار عن طريق هذه السوق أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة.

3- المرحلة الثالثة: نتيجة لإنخفاض السيولة النقدية بفعل إنخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي بإعتبارة الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف إنخفاضات متتالية، وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في

الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو إقتصاد السوق، وهكذا وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 فإنه أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف، كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي، وأمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فإن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار، وعليه إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و31 ديسمبر 1990 بنحو 103% وتتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازي.

4- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الحاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، حيث تم تطبيق مجموعة الإجراءات أساسها الإجراء التخفيضي المرتكز على أسلوب المرونات، حيث بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، ومع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية خاصة بعد إبرام إتفاقستاندباي 1994 وإتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والإتجاه به نحو التحويل حيث رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات وأصبحت مسؤولة عن الالتزامات التي تربطها مع قطاع الخارج، كما ألغي نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية، واستبدل نظام المراقبة المسبقة بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، ومع الغاء الترخيص الاجمالي لاستيراد وتصدير السلع والخدمات وإلغاء الرقابة المسبقة أصبحت البنوك التجارية تقوم بالرقابة البعدية للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي، وفي مجال القروض أنشئت لجنة الإقتراض الخارجي وأوكلت لها مهمة متابعة القروض الخارجية ومنح الموافقةفيما يخص القروض الخارجية التي تفوق قيمتها مليون دولار.

وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات، طلب من

السلطات العمومية تخفيض الدينار بـ 67.3% في مارس 1994 و40.17 6% في أفريلمن نفس السنة، حيث أن برنامج التحولات حدد مجموعة من الأهداف التي يجب الالتزام بالوصول إليها.

5- المرحلة الخامسة: إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من إستيراد حاجياتها وفق ضوابط محددة، وإعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين وذوي المهمات المحددة، أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازي بجزء معتبر وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي وإقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي، باعتباره العملة الأكثر طلبا آنذاك وقد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازي وصل حدود 16 دج للفرنك الفرنسي الواحد خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، وهذا ما أدى إلى أن:

1 – كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي

2 – تفضي الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملا قام في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر

3 – هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة.

4- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة.

المطلب الثاني: تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري[1]

يمكن تسليط الضوء على حالة الجزائر منذ الإستقلال فقد قامت بعمليات تخفيض العملة الوطنية الجدول رقم (01) يوضح تغيرات سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية خلال السنوات التالية:

الجدول رقم (01) يوضح تغيرات سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية

(الوحدة بالدينار الجزائري).

العملات	الوحدة	1992		1993		1994		1995	
		متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة
$	1	21,8231	22,7814	23,3577	24,1230	35,0902	42,8925	47,7410	52,1750
DM	100	1399,96	1441,05	1412,66	1390,93	2191,81	2768,06	3366,64	3631,96
FF	1	4,1298	4,1395	4,1242	4,0934	6,4090	8,0137	9,5852	10,6364
YEN	100	17,2419	18,2837	21,5010	21,5876	34,7008	43,0151	50,8823	50,6775

العملات	الوحدة	1996		1997		1998		1999	
		متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة
$	1	54,7531	56,1859	57,7114	58,4139	58,7487	60,3531	66,6412	69,3143
DM	100	3640,20	3614,75	3332,20	3261,25	3343,69	3599,83	3628,71	3572,33
FF	1	10,7063	10,7210	9,8989	9,7463	9,9736	10,7345	10,8195	10,6514
YEN	100	50,3459	48,3632	47,7804	44,9597	45,1491	53,4278	58,8406	67,6832

العملات	الوحدة	2000		2001		الثلاثي الأول2002		الثلاثي الثاني2002		الثلاثي الثالث2002	
		متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة	متوسط سنوي	نهاية الفترة
$	1	75,3165	75,3428	77,2694	77,8196	78,822	80,21	80,09	79,90	79,44	79,91
DM	100	3545,86	3578,13	3538,3213	3523,274	-	-	-	-	-	-
FF	1	10,6687	10,6687	10,5500	10,5052	-	-	-	-	-	-
YEN	100	69,9044	65,7299	63,6144	59,2821	59,254	60,46	63,09	66,92	67,06	65,56
E	1	113,9606	112,2767	111,2767	112,9357	112,4	114,3	116,9	122,1	123,9	125.0
	1	69,9822	69,2036	69,9093	69,9093	69,12	69,7	73,50	79,14	78,66	78,52

المصدر: مذكرة ليسانس بعنوان: آثار تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات الجزائري، ص:

11WWW.nadaa.net

[1] مذكرة ليسانس بعنوان: آثار تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات الجزائري، مرجع سابق، ص ص: 10 – 13

FF: الفرنك الفرنسي

E: اليورو

YEN: الين الياباني

S: الدولار الأمريكي

DM: المارك الدانمركي

من خلال الجدول أعلاه يمكن إبداء الملاحظات والنقاط التالية:

أن سعر الصرف للعملة الوطنية في إرتفاع مستمر وغير منقطع وتدهور قيمة الدينار الجزائري بالنسبةلمختلف العملات الأجنبية، حيث يبدأ الإنزلاق التدريجي للدينار خاصة بعد إنهيار أسعار النفط وتقلصمداخيل الصادرات من المحروقات في الفترة 1986–1987 وامتد الإنخفاض حتى سنة 1991 ويعود هذاالإنزلاق إلى ضعف احتياطات الصرف المتاحة، وزيادة ثقل خدمة المديونية إلا أنه إستمر هذا الإنخفاض بدايةمن سنة 1992 لأنه كان متقاربا بين السنوات 1991، 1992، 1993 غير أن في سنة 1994 عرفإنخفاض معتبر بنسبة 40% وذلك من خلال الإتفاق الذي أبرم مع صندوق النقد الدولي " FMI" في أفريل1994 وبذلك وصل سعر الصرف للدولار الواحد = 35,0902 دينار جزائري ولقد تم تطبيق هذاالتخفيض الجديد للأسباب التالية:

1 – محاولة تقريب الدينار إلى سعر الصرف الموازي.

2 – تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية دولية.

3 – تحديد الأسعار الداخلية للمنتجات المدعمة والتي تعكس في الواقع السعر الإقتصادي.

4 – تشجيع الجالية في الخارج على تحويل الإدخار الوطني عن طريق القنوات الرسمية ومحاولة جلب العملة الصعبة بالطرق الغير رسمية.

5 – إعطاء الدينار الجزائري صيغة التحويل.

6 – الإحتياطات من العملة الصعبة.

7 – تسديد الديون الخارجية.

8 – تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي على مستوى السوق الدولية.

بعد هذه المرحلة إستمرإنخفاض قيمة الدينار من 1995 إلى 2001 لكن بصفة متقاربة من سنة لأخرى، فخلال شهر أفريل من سنة 1995 أنشأ البنك المركزي سوق بينية، يتدخل فيها جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل شراء وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار.

وفي سنة 2000 دخلت عملة جديدة لسوق الدولية لأسعار الصرف وهي الأورو والتي بدأ يظهر وزها خاصة في نهاية الثلاثي الثاني من سنة 2002، حيث حقق توازنا مع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وهذا ما سيجعل في المستقبل سعر صرف الدينار ليس مرتبط بسعر صرف الدولار وهذا ما يضر بالإقتصاد الجزائري وخاصة أن الجزائر صادراتها النفط بالدرجة الأولى مربوطة بالدولار الأمريكي ولقد فاق سعر صرف اليورو مقابل الدينار، سعر صرف الدولار مقارنة بالدينار حيث بلغ سعر اليورو في بداية مارس 30 و84 دينار أما الدولار كان بـ 78,46 دينار خاصة جراء الأزمات الإقتصادية والعجوزات التي يعاني منهاالإقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة.

المبحث الثاني: أسباب تخفيض الدينار الجزائري ومدى نجاحها[1]

تخفيض قيمة العملة الوطنية لها أسباب عديدة منها الموضوعية ومنها التجارية والتنافسية الهادفة لأكبر ربحية للمبادلات الدولية، فرغم المؤشرات الداعية لتخفيض قيمة العملة فإن عملية التخفيض تتطلب شروط نظرية وعملية وإن لم تستوف هذه الشروط قد تؤدي إلى زيادة التضخم دون تحسن وضعية ميزان المدفوعات الخارجية

[1] مذكرة ليسانس بعنوان: آثار تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات الجزائري، مرجع سابق، ص ص: 13–32

المطلب الأول: الأسباب الخارجية

أولا: تطور أسعار الصرف الإسمية والحقيقية:

فسعر الصرف الحقيقي والإسمي للدينار الجزائري على المدى البعيد بالنسبة للعملات الأخرى مستقرا نسبيا طيلة الفترة التي تتراوح مابين 1970 – 1980 لكنهما عرفا تحسنا تدريجيا طيلة الفترة التي تراوحت بين 1985 و1981، فقد سجل سعر الصرف في الفترة 19801986 معدل 24 % بالنسبة لسعر الصرف الإسمي و28 % فيما يخص سعر الصرف الحقيقي نتيجة تثبيت ومراقبة الأسعار، ثم بدأ سعر الصرف الإسمي يعرف إنخفاضاإنطلاقا من سنة 1986 مسجلا تراجعا يقدر بـ 71% في هاية 1990 أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فقد إخفض بحوالي 23% وعرفت على وجه العموم المرحلة 1987 –1997 تراجع لأسعار الصرف الحقيقة والإمعية.

ويرجع السبب في ذلك إلى الإنزلاق المتواصل والتخفيض النسبي.

إن التخفيض الذي جاء في 1991 بمقدار 22 % بالموازاة مع الإنزلاق المتواصل للعملة الوطنية أدى في الفترة ما بين 1990 – 1992 إلى تراجع قيمة الدينار الإسمية بمقدار 308% مرفق بإخفاض حقيقي.

كما سجل سعر الصرف الحقيقي سنة 1992–1993 تحسنا بحوالي 65% مما كان عليه في سنة 1991، مما أدى إلى تدهور الوضع الخارجي مرة أخرى ثم عاد لينخفض في سنة 1994، بفضل التخفيض في أفريل 1994 بمقدار 17 و40 % مستقرا نسبيا في سنة 1997.

يرجع تحسن مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال سنة 1992–1993 إلى إرتفاع مستوى التضخم في الجزائر. حيث أن سعر الصرف الحقيقي لا يعني الكثير طالما أن التجارة الخارجية تقوم على تصدير المحروقات بنسبة 95% من مجموع الصادرات وأن سعر المحروقات يتحدد بالدولار وأن الصادرات خارج المحروقات مازالت ضعيفة جدا حيث

بلغت سنة 1996 ما يقارب 600 مليون دولار، يمكن إعتبار أن سبب تخفيض قيمة الدينار لم يكن ناتج عن فقدان القدرة التنافسية للسلع المحلية بقدر ما هو ناتج عن دافع تقليص الطلب الكلي قصد تعديل ميزان المدفوعات وتحسين وضع الميزانية العامة التي تضررت من جراء إنخفاض أسعار النفط وفي الأخير إعادة هيكلة توازن الإقتصاد. بدأت أسعار الصرف الإسمية والحقيقية للدينار تتراجع سنة 1986 على أثر التراجع الإسمي التدريجي للدولار بالنسبة لأهم العملات إبتداء من بداية الثلاثي الثاني من سنة 1985 إلى غاية نفس الفترة من سنة 1988. لكن رغم التراجع الكبير لقيمة الدينار إلا أن هيكل الصادرات بقيعلى حاله بل زاد تدهورا وذلك لأسباب موضوعية أخرى.

ظهور وزن الدولار من خلال التغير الملاحظ للدينار بالمقارنة مع تغير الدولار، وهذا بالنظر إلى مداخيل الجزائر المحررة بنسبة عالية جدا بالدولار الأمريكي واستمر سعر الصرف الحقيقي خلال السنوات 2000 – 2001 حيث بلغ 97,3165 دينار لكل دولار، ولقد بلغ سنة 2003 بـ 30 و84 دينار لكل دولار خلال شهر مارس 2003، والذي انعكس على مداخيل الصادرات البترولية حيث شهدت تحسن خلال الفترة الممتدة من 1999 – 2003.

ثانيا: تشكيل المديونية

تشكلت المديونية الخارجية على أثر المجهود الإستثماري الذي قامت به الجزائر خلال مرحلة السبعينات، بلغ مخزون المديونية الخارجية في سنة 1980 مبلغ 242 و19 مليار دولار وبدأت تتناقص من سنة تلوى الأخرى إنطلاقا من سنة 1981 إلى غاية 1984 حيث بلغت مليار دولار، ويرجع هذا الإنخفاض في المخزون إلى:

– قفزة أسعار النفط إلى ما يزيد عن 40 مليار دولار للبرميل الواحد لسنة 1979 – 1980

– إنخفاض وتيرة الإستثمارات بعد سنة 1980 بحيث بلغ معدل الإنخفاض 3و2 سنويا طيلة الثمانينات.

لكن سرعان ما بدأ المخزون يرتفع مرة أخرى حيث بلغ سنة 1985 إلى 16,483 مليار دولار ليصل سنة 1986 إلى 20,436 مليار دولار إثر إنهيار المداخيل وبلغ سنة 1987 إلى 386 و24 مليار دولار، بحيث إزداد هذا المخزون من سنة 1985 – 1988 بقيمة 10,398 مليار دولار في حين كانت المداخيل بالعملة الصعبة تسجل تراجعا وفي المقابل سجل معدل النمو

الإقتصادي تراجعا إبتداء من سنة 1986 نتيجة تراجع قطاع الصناعة والبناء والأشغال الكبرى، يرجع إنخفاض معدل النمو الإقتصادي إلى إنخفاض نفقات التجهيز العمومية وإنعداماالإستثمار نتيجة لصعوبات مالية وتماطل القطاع الخاص على الرغم من التحفزات خوفا من الظروف الأمنية، ومخاطر تقلبات سعر الصرف، وينتج على كل هذا اللجؤ إلى الإقتراض الخارجي، حيث إحتياطات الصرف محدودة وحساب الإستثمار المباشر من الخارج ضئيل جدا إذا لم نقل معدوم، مما ساعد على عجز الميزانية العامة والقدرة الشرائية للقطاع العمومي بفضل القروض المحلية بشكل آلي بالرغم من العجز الهيكلي اخالي. – الإدخار المحلي لا يعني طلبات الإستثمار فيحول هذا العجز جزئيا عن طريق الإدخار الأجنبي ومن خلال المديونية الخارجية التي زادت من حدة إختلال ميزان المدفوعات، حيث بلغت نسبة مدفوعات الدين الخارجي سنة 1993 ما يزيد عن 82% وسجل ميزان المدفوعات رصيدا سلبيا إبتداء من سنة 1987 وخاصة بإزدياد مستحقات المديونية من سنة لأخرى.

الجدول رقم (02) يوضح خدمة الديون خلال فترة 1990–1999:

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	الديون الأصلية	الفوائد	الإجمالي	خدمة الديون
1990	6,729	2,162	8,891	66,4
1991	7,222	2,286	9,508	73,9
1992	7,004	2,274	9,278	76,5
1993	7,150	1,900	9,050	82,2
1994	3,130	1,296	4,426	47,1
1995	2,474	1,770	4,244	38,9
1996	2,025	2,256	4,281	30,9
1997	2,354	2,111	4,465	30,3
1998	3,202	1,978	5,180	47,5
1999	-	-	5,116	39,1

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 20

يتبين من خلال الجدول أعلاه الإنخفاض والتراجع المستمر لمجموعة الديون الأصلية وخدمة الديون

وكذا نسبتها من حصيلة الصادرات، حيث عرفت إنخفاض كبير سنة 1994 مقارنة بسنة

1993 بنسبة 09 و 51 % وتواصل هذا الإنخفاض حتى سنة 1995 ثم عرف إستقرار نسبيا خلال الفترة 1996 – 1999 نظرا لتحسن الوضع الخارجي والإنتعاش الذي عرفه إحتياطي الصرف خاصة إبتداءا من سنة 1997 ثم 1999 إلى غاية 2002.

الجدول رقم (03) يوضح مخزون إحتياطات الصرف خلال فترة (1990–2002)

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2002
مليار دولار	0,8	1,6	1,5	1,51	2,64	2,11	4,23	8,05	6,84	4,4	11,9	17,96	23,1	21,1

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 20

من الجدول أعلاد يتبين أن المخزون من إحتياطات الصرف عرف إنتعاشا مستمرا خاصة سنة 1997 حيث عرفت سنة 1996 أداء جيد للقطاع الفلاحي، ليعرف إنخفاضجديد خلال السنتين 1998 و1999 نتيجة تدهور أسعار النفط، ثم ليرجع التحسن بقفزة نوعية من 4.4 مليار دولار إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000، بنسبة زيادة 45 و270 وبحوالي 4 أضعاف لسنة 2001 وأكثر من 5 أضعاف لسنة 2002 نتيجة إرتفاع أسعار النفط بسعر البرميل.

الجدول رقم (04): يوضح متوسط أسعار البترول خلال (1987 – 2003)

السنوات	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02 *	02 **	03 ***
سعر البرميل	18,55	16,14	18,45	24,32	20,44	20,02	17,75	16,31	17,18	21,69	19,49	12,94	17,91	28,5	24,85	22	27	26,74

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 2

* سعر البرميل الواحد خلال شهر جوان 2002.

** سعر البرميل الواحد خلال شهر ديسمبر 2002.

***سعر البرميل الواحد خلال شهر أفريل 2003.

ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة تتجاوز إحتياطات الصرف قيمة المديونية الخارجية حيث بلغت هاية ديسمبر 2002 مبلغ 5 و20 مليار دولار أي أن الجزائر تمتلك تغطية لوارداتها تفوق 24 شهر وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي FMIعلى الرغم من التطور الهائل الذي سجله إحتياطي الصرف الجزائري خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية

أولا: ضعف الإدخار والإفراط في إصدار النقود

عرفت الكتلة النقدية تطورا متوسطا في حدود 20.38% سنويا طيلة الفترة التي تتراوح بين 1972–1990 بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة سنوية بمقدار 18.58 % ولقد مر هذا التطور بمراحل مختلفة، حيث تتميز كل مرحلة سياسات مالية ونقدية جديدة تتماشى

والتطور الإقتصادي لكل ظرف، قصد إبراز أهمية الإفراط في إصدار النقود كعامل مشوه للوضع الإقتصادي.

الجدول رقم (05): يوضح نسبة تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي لكل مرحلة:

(الوحدة %)

المرحلة	النقود الإئتمانية	النقود الخطية	شبه النقود	الكتلة النقدية	الناتج المحلي الإجمالي	الفرق
1978- 1972	25,21	25,27	28,57	25,31	24,16	1,55
1985 -1979	16,18	21,12	23,45	18,90	16,02	2,88
1990- 1986	12,02	1,86	28,75	9,02	14,27	5,24

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 22

الجدول رقم (06): يبين حجم الإصدار النقدي

(الوحدة مليار دولار).

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
قروض الدولة	101,99	123,14	147,25	157,21	167,04	158,44	226,93	527,84
قروض الإقتصاد	176,92	180,61	191,91	209,30	246,98	325,85	358,05	297,19
قروض داخلية	278,00	303,23	339,23	366,59	414,02	484,29	584,98	825,03
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
قروض الدولة	468,54	384,80	280,60	346,30	524,3	635,20	506,613	394,74
قروض الإقتصاد	296,39	567,90	776,30	768,20	731	966,30	776,256	839,236
قروض داخلية	764,89	952,70	1057,4	1114,5	1273,4	1602,2	1282,87	1234,06

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 22

من الجدول أعلاه يتضح لنا حجم القروض الداخلية المقدمة للدولة وللإقتصاد حيث أنها في تزايد مستمر والتي تبلورت في انخفاض اسعار النفط وتدهور الوضع المالي للمؤسسات بسبب الإستحقاقات المشكوك في تحميلها حيث أصدر قانون إستقلالية الجهاز المصرفي ماليا ومحاسبيا تحت تسمية المؤسسة العمومية الإقتصادية، كما وضع مخطط وطني للقرض الذي جاء سنة 1987 بهدف الحد من توسع القروض، وأصبحت أحد

العناصر المراقبة لتطور الكتلة النقدية، رغم ذلك لم تعرف السيولة تناقصا إلا إبتداءا من سنة 1989، أين بلغ التحويل في نهاية الفترة مقدار 108 لم يمنع التطور الإيجابي لأسعار النفط قبل 1986 من تسجيل عجز متواصل في الميزانية مليار دينار من البنك المركزي إلى الحزينة العمومية.

ثانيا: عجز الميزانية

لم يمنع التطور لأسعار النفط قبل 1986 من تسجيل عجز متواصل في الميزانية العامة، ويأتي هذا العجز المتتالي أساسا من تحويل المؤسسة العمومية قصد دعم تحويل الإستثمارات ودعم الأسعار وهذا ناتج عن التخطيط الإداري للإقتصاد والأهداف الإجتماعية المفروضة على المؤسسات وبالتالي ظهرت الحزينة العاملة كمنشط للاقتصاد، حيث تحتوي إيرادات الحزينة العامة نسبة عالية من الجباية النفطية موضحة في الجدول رقم (06) بحيث كلما إنخفضت مداخيل

الصادرات نتج عنها تدهور أسعار البترول في السوق الدولية وتقلص هذه الإيرادات وبالتالي

أثرت سلبا على الميزانية ومنه تدعيم المؤسسات الإنتاجية العمومية.

الجدول رقم (07): يبين نسبة الإيرادات الجباية النفطية من الإيردات الإجمالية:

(الوحدة %)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
نسبة الجباية النفطية من الإيرادات الإجمالية	44	43	23	22	26	39	48	59	64
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة الجباية النفطية من الإيرادات الإجمالية	58	51	56	63	63.94	54.98	61.89	76.87	66.51

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 23

فإنخفاض إيرادات الجباية النفطية بالرغم من تخفيض النفقات للسنوات 1986 – – 1987

1988 – 1989 جعل عجز الميزانية يزداد حدة على غراء إنخفاضات المخزون من إحتياطات

وبالتالي إنسحاب الحزينة إبتداء من سنة 1987 من تحويل الإستثمارات وخاصة منها الجديدة وترك سعر الصرف للدينار الجزائري، يتراجع قصد تعويض العجز الناجم عن إنخفاض إيرادات الجباية، لكن بالرغم من التعويض جزئيا لهذا العجز تقلصت إيرادات الحزينة العامة من خلال تخفيض نفقات التجهيز والحصول على قروض صافية لم تمكن الخزينة العامة من الخروج من حالة التدهور بحيث ازداد عجزها من 8.8 % إلى 12.74 من الناتج الإجمالي بين سنة 1985–1984

الجدول رقم (08): بين نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي:

(الوحدة%)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
نسبة العجز من الناتج المحلي	8,8-	9,36-	11,76-	7,14-	12,74-	2,32-	3,63-	2,2	1,16-
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة العجز من الناتج المحلي	8,63-	4,44-	1,44-	2,92-	2,39	3,89-	0,51-	9,78	4,05

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 24

عرفت نسبة الجباية النفطية تذبذبا في الإيردات الإجمالية إبتداء من 1985 ب 4% حتى بلغت أدلى مستورى لها سنة 1987 بنسبة 6221% بينما الإيرادات العادية تحسنت نسبيا مع تحسن أسعار النفط، وتراجع تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1992، أين بدأت نسبة الإيرادات النفطية ترتفع حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2000 بنسبة 76,87 % من الإيرادات الإجمالية أين وصل سعر البرميل الواحد خلال سنة 2000 بـ 5 و28 دولار للبرميل وبقيت نسبة الجباية النفطية تشكل نسبة هامة في السنوات 1999–2000 – 2001، الجدول رقم (07)، هذا ما يدل على مدى إرتباط إيرادات الحزينة العامة بشكل كبير بإيرادات الجباية النفطية، فهو المورد الوحيد الذي أسعاره تتحدد خارج دائرة البلد، ويتبين من خلال الجدول رقم (08) إنخفاض نسبة عجز الميزانية سنة 1999 بـ 0,51 % أي بحوالي 8 أضعاف وإستمر التحسن لسنتي 2000–2002 أين حققت الميزانية رصيدا موجبا أين وصل سعر البرميل خلال السنتين على التوالي 28,5 دولار و24,85 دولار في حين بلغت الإيرادات الإجمالية لسنتين 2000–2002 بـ 10 ،1578 مليار دينار و505,53 1 مليار دينار، أما النفقات العامة فبلغت 10 ،178 1 مليار دينار و03 و1321 مليار دينار، ويرجع كذلك عجز الميزانية إلى متطلبات الإنفاق على المؤسسات العمومية الغير مربحة حيث من المفروض أن تكون وعاء للجباية ودعم الأسعار، ويعتبر عجز الميزانية من أهم العوامل التي أدت بالجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار وأحد الأهداف الأجلة يرجى من خلالها

في ظل نمط صرف عائم لتحسين وضع الميزانية العامة وتعويض ضعف الإيرادات النفطية لكن لا يمكن إعتبار تخفيض قيمة الدينار كأداة يلجأ إليها كلما إنخفضت الموارد لأن لذلك أثار سلبية.

ثالثا: مضاعفات التضخم:

الجدول رقم (09) يوضح نسبة التضخم خلال فترة (1990 – 2001):

(الوحدة%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل التضخم	17,87	25,89	31,67	20,54	29,05	29,78	18,78	5,73
السنوات	1998	1999	2000	2001	-	-	-	-
معدل التضخم	4,95	2,64	1,00	4,2	-	-	-	-

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 25

عرفت نسبة التضخم إرتفاع كبير حتى سنة 1996 حيث بدأ خلال سنة 1994 أين قامت الجزائر بجدولة ديونها والشروط الأخرى المفروضة من الهيئات الدولية، كرفع الدعم عن الأسعار وتخفيض النفقات العمومية وتسريح العمال وغلق المؤسسات، تم بدأ التضخم بالإنخفاض تدريجيا خلال السنوات الأخيرة بين الفترة 1996–2000 نتيجة لتطور الناتج الداخلي حيث بلغ سنة 1996 بـ 2502.8 مليار دينار، أين كان سنة 1995، 5 و1961 مليار دينار، وبلغ سنتي 1997 – 1999 بـ 2762.4 مليار دينار و67.5 31 مليار دينار على التوالي، نتيجة لتحسن مداخيل المحروقات وتحقيق التوازنات الكبرى، وإنخفاض نسبة المديونية وتحقيق الإستقرار النسبي للدينار.

ومن الأسباب التي ضاعفت التضخم وبالتالي زادت من تدهور قيمة الدينار هي كما يلي:

***إرتفاع نسبة قروض الإستغلال:**

إن مديونية المؤسسات العمومية كبيرة والسحب على المكشوف إتحاد البنوك تبعا لدفع أجور العمال بدون مقابل إنتاجي والتطهير المالي الذي يتطلب إصدارا نقديا جعل العمال يحوزون أجورا وكتلة نقدية تفوق كمية السلع والخدمات التي أنتجوها، مما يخلق إختلالا بين التدفق النقدي والسلعي وهذا بدوره ينعكس على إرتفاع الأسعار وبالتالي تلجأ إلى زيادة الإستيراد وبالتالي الطلب على القروض الأجنبية.

الجدول رقم (10): يبين نسبة تسبيق البنك المركزي للخزينة العمومية:

(الوحدة%)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
النسبة من القروض الداخلية	23,64	26,98	29,61	29,65	23,14	23,06	20,56	23,97	27,90
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	
النسبة من القروض الداخلية	23,29	-	13,6	7,79	9,22	13,89	8,33	00	

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 26

*النفقات المرتفعة:

كانت الجزائر تستهلك أكثر مما تنتج وهكذا أحد أن الميزانية وكذا الكتلة النقدية ترتفع نسبتها أكثر من نسبة الإنتاج الوطني مما يجعل الدولة تلجأ إلى تغطية الفرق بين الإيرادات والنفقات أي إصدار نقدي جديد، ينتج عنه تضخم آخر.

الجدول رقم (11): يبين تطور الناتج المحلي والكتلة النقدية من سنة 1986 إلى 2002:

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الكتلة النقدية	227,02	257,9	292,97	308,15	343,32	414,75	523,18	630,84	732,32
BIP	299,5	323,7	349,30	423,30	555,8	803,4	1045,1	1189,5	1483,9
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	
الكتلة النقدية	799,60	915	1085,5	1303	1463,4	1660	2071,8	2082,7	
BIP	1961,5	2502,8	2762,4	2790	3235,2	4077,7	4222,7	-	

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 26

*المضاربة:

مقدار كبير من الثروات الوطنية في الجزائر تتحول للإستثمارات للمضاربة على حساب الإنتاج مما ساعد على ظهور عوامل تضخم كبيرة

*التوزيع الغير العادل للأجور:

الأجور المدفوعة بما يقارب 120 ألف عامل في الجزائر ليس لهم مقابل إنتاجي وخاصة أن هذه الظاهرة تزيد في التضخم وبالتالي إنزلاق الدينار الجزائري.

المطلب الثالث: مدى نجاح عملية تخفيض الدينار الجزائري.

لكي تكون عملية تخفيض العملة فعالة يجب توفر العوامل التالية المرتبطة ببعضها البعض:

1 – إستقرار الأسعار المحلية.

2 – مرونة طلب الصادرات والواردات.

3 – أثار المداخيل.

1 – إستقرار الأسعار المحلية:

عرف عموما مؤشر سعر الصرف الحقيقي بعد 1994 تحسنا، جعل السلع القابلة للتداول المنتجة محليا متاحة للمنافسة في الأسواق الدولية ومن جهة أخرى يتقلص الطلب المحلي على الواردات، وبالرغم من التحسن الايجابي بصفة عامة لسعر الصرف الحقيقي وارتفاع القدرة التنافسية للسلع المحلية القابلة للتداول الدولي، فإن شرط استقرار الأسعار لن يتحقق إلا بفعل:

1 – النسبة المرتفعة للعملية الثانية لتخفيض قيمة الدينار بنسبة 17. 40 %

2– سياسة نقدية تقليدية لتحرير معدلات الأسعار

3 – تثبيت الأجور

وهذا لأن إنزلاق وتخفيض قيمة الدينار بالموازاة مع تحرير الأسعار أدى إلى إرتفاعالأسعار المحلية بالنسبة لارتفاع مستوى التضخم للشركاء التجاريين حيث بلغ مستوى التضخم ما يزيد عن 35% حسب التصريحات الرسمية في غاية 1996–1997، مست هذه الزيادة كل من السلع والخدمات من بينها زيادة الطلب على العرض وزيادة التكاليف والإفراط في خلق النقود. لم تحقق العملية الأولى للتخفيض الهدف المقصود بحيث أن سعر الصرف الحقيقي تراجع سلبيا سنة 1992 – 1993 الذي أصبح يعمل كمقياس لتحديد مستوى سعر الصرف الاسمي للدينار مع مراعاة إرتفاع معدل التضخم حيث عرف إرتفاعا خلال الفترة 1988 – 1992 يقدر بحوالي 018% مع إرتفاع الأسعار وضعف الانتاج المحلي من جهة أخرى، أما الطلب على الواردات بقي نسبيا دون تغيير واضح ولاسيما تلك المتعلقة بالمواد الاستهلاكية، إعتبر تراجع سعر الصرف الحقيقي في الفترة ما بين 1992 – 1993 أحد الأسباب والدوافع العملية للتخفيض الثاني الذي جاء في أفريل 1994

2 – مرونة طلب الصادرات والواردات:

عرفنا أنه كلما ارتفعت مرونة الطلب على الصادرات والواردات كلما كان تخفيض قيمة العملة يعتبر ناجحا في تحسين وضع ميزان السلع والخدمات بصفة أشمل، غير أن مرونة

الطلب سواء على الصادرات أو الواردات تبقى ضعيفة لاعتبارات موضوعية منها تبعية الجزائر للواردات من المواد الإستهلاكية وبحكم طبيعة هذه التبعية، وبالرغم من تخفيض الدينار وتحسن مؤشر سعر الصرف الحقيقي ليس بإستطاعة الجزائر أن تؤثر على الأسعار الدولية وترفع صادراتها في المدى قصير نظرا لبنيتها الاقتصادية.

إن عرض الصادرات من المنتجات الجزائرية خارج المحروقات محدودة جدا كما وكيف من حيث الطلب الأجنبي عليها، ولو كان ذلك فقدرة إستجابة الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن لا يسمح بذلك لم تستفد الجزائر من عملية التخفيض في مجالي التصدير والسياحة رغم الإمكانيات والقدرات المتوفرة.

ويتطلب تغيير بنية الاقتصادية من نمط التسيير المخطط إلى نمط بنية الاقتصاد الحر الذي يهدف إلى المردودية الاقتصادية. والمالية وقت طويل نسبيا حتى تظهر نخاعة تخفيض قيمة الدينار، وتبدو مرونة الطلب على الصادرات منعدمة الفعالية لأن أسعار أهم صادرات المحروقات محدودة بالدولار، أما باقي الصادرات لا تزال ضعيفة نظرا لضعف الانتاج المحلي وإختلال القطاع الانتاجي، الأمر الذي يرشحها لعدم الاستفادة من عملية التخفيض في المدى القصير والمتوسط.

يتمثل تأثير تخفيض قيمة الدينار على المحروقات بصفة عامة من تعظيم المداخيل بالعملة الوطنية دون أن يؤثر على الزيادة في الكميات المصدرة التي تتحدد في إطار منظمة " OPEC " أما مرونة الطلب على الواردات بقيت مستقرة نسبيا أو ضعيفة لكون إقتصاد الجزائر يحتاج إلى الواردات من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والمعدات والخدمات التي يصعب إحلالها في المدى القصير والمتوسط، وعليه بالرغم من إرتفاع أسعار المدخلات بالدينار المنخفض فالجزائر في حاجة إليها من أجل مواصلة دوراتها الإنتاجية، فكل تخفيض في الواردات يعني تعطل في الانتاج وبالتالي إختلال التوازن الداخلي ومنه استحالة رفع مستوي الصادرات خارج المحروقات وهذا ما ينعكس سلبا على التوازن الداخلي أدت العملية

الثانية لتخفيض قيمة الدينار إلى تقليص نسبة الاستيعاب بحيث سجل تراجع في نسبة إجمالي الانفاق المحلي من الناتج الاجمالي المحلي إبتداءا من سنة 1995 إن تقلص عجز الحساب الجاري لنفس الفترة وتحسنه فيما بعد لم يكن له أي تأثير على الانتاج، بحيث تعاظم ضعف الانتاج نتيجة عدم قدرة المؤسسات العمومية على مواصلة دورها الانتاجية بسبب مشاكلها الهيكلية والمالية وإنعدام الموارد المالية لاستيراد ما تحتاجه.

الجدول رقم (12) يوضح نسب إجمالي الانفاق والاستثمار من الناتج المحلي.

السنة	إجمالي الانفاق	إجمالي الاستثمار
1992	98,6	30,8
1993	101,4	29,2
1994	104,7	31,8
1995	103,7	32,2
1996	93,7	25,1
1997	91,9	24,2
1998	99,9	27,2
1999	102,5	29,7

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 31

يبرر كذلك إنخفاض الاستيعاب جليا في ميزانية الحكومة منذ 1996، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى السياسة النقدية التقليدية وسياسة القرض المشددة طبقا لأحكام قانون النقد والقرض وإنسحاب الحزينة من تحويل ودعم المؤسسات العمومية وتقليص نفقاتها ورفع الأسعار، وإنتهاج سياسة التقشف ساهمت هذه العوامل في آخر المطاف إلى تراجع الدخل الوطني.

3- آثار الدخل:

إذا كانت نسبة إنخفاض الدخل أكبر من نسبة إخفاض الاستيعاب هذا يعني أن تخفيض قيمة العملة، بالرغم من تحسن الميزان التجاري، قد يخلق آثار سلبية على النشاط

الاقتصادي ومستوى المعيشة للسكان خاصة منهم ذوي الدخول الضعيفة والثابتة نلاحظ من الجدول رقم (13) أن إجمالي الناتج المحلي بالدينار وبالأسعار الجارية كان قد تزايد بوتيرة قبل العملية الثانية أقل من وتيرة تزايد الانفاق الاجمالي المحلي ومنذ عام 1995 أصبح الناتج المحلي يزيد بوتيرة أكبر غير أنه منذ عام 1998 عاد يزداد بوتيرة أقل من وتيرة الإنفاق الإجمالي المحلي.

الجدول رقم (13): إجمالي الناتج المحلي بالدينار وبالأسعار الجارية

السنة	إجمالي الإنفاق	النسبة	إجـــمالي الانفاق المحلي	النسبة
1992	1030	100	1045,10	100
1993	1177,6	114,33	1161,70	111,15
1994	1540,6	130,83	1471,40	126,66
1995	2039,5	132,38	1966,60	133,66
1996	2403,6	117,85	2564,70	130,41
1997	2539,9	105,67	2762,40	107,70
1998	2779,4	190,43	2781,60	100,70
1999	3002,9	108,04	2930,70	105,36
2000	-	-	4077,70	139,13
2001	-	-	4222,71	103,55

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 32

هذا ما أدى إلى تسجيل في السنوات 1993، 1994، 1995 الجدول رقم (12) إحتياج في التحويل حيث بلغ إبتداءا من سنة 1994 مقدار 4.7 مليار دينار، ثم بدأ الدخل بالتحسن إبتداءا من سنة 1996 وسجل فائضا، بدأ يتقلص مرة أخرى حيث سجل إحتياج في التمويل سنة 1999 بـ 2.5 مليار دينار، ويرجع هذا الوضع إلى الإنقطاع في الإنتاج وغلق العديد من مؤسسات عمومية وخاصة نتيجة مشاكل مالية وتفاقم ديونها الخارجية التي تضاعفت مع إنزلاق الدينار وتقلص دعم الحكومة. ويمكن أن نستخلص أن فعالية تخفيض قيمة الدينار حسب الشروط النظرية غير مجدية بصفة عامة ولم تتمكن من إعادة توجيه الإقتصادنحو نمو مستمر وبالتالي جعل الناتج الإجمالي يفوق الإستيعاب الإجمالي المحلي، وعلى الصعيد الإجتماعي تدني المستوى المعيشي للعائلات وتزايد نسبة البطالة.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لبرنامج(SPSS).

الأشهر	y	x1	x2
يناير-15	555	181.7	100.76
فبراير-15	560	183.7	103.21
مارس-15	580	184	105.74
أبريل-15	582	183.3	103.62
مايو-15	586	183.3	104.15
يونيو-15	590	182.9	108.19
يوليه-15	590	183.1	109.14
أغسطس-15	591	184.1	107.73
سبتمبر-15	589	188.8	119.01
أكتوبر-15	592	187.4	116.51
نوفمبر-15	593	185.9	116.51
ديسمبر-15	595	186.4	118.13
يناير-16	600	188.9	115.33
فبراير-16	599	189.4	115.54
مارس-16	603	192.5	116.85
أبريل-16	603	194.5	120.86
مايو-16	604	195	121.47
يونيو-16	605	197.9	121.5
يوليه-16	509	196.7	121.32
أغسطس-16	604	196.6	120.23
سبتمبر-16	606	196.1	121.15
أكتوبر-16	610	196.3	120.57
نوفمبر-16	625	199.5	118.34
ديسمبر-16	640	199.4	114.38

منتوج البن=y

أسعار الإستهلاك مؤشر=x1

سعر الصرف = x2

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y
  /METHOD=ENTER a1 a2.
```

تحليل النموذج إحصائيا

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,823[a]	,677	,646	10,46548

a. Valeursprédites : (constantes), مؤشراسعارالاستهلاك ,سعرالصرف

- القيم**R^2=0.82**تدل على أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة x_1وهذا ما يدل على أن المتغيرات x_2تفسر المتغير yبنسبة 82%. أما الباقي والذي يمثل حوالي 18% فهي الأخطاء العشوائية.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4814,575	2	2407,288	21,979	,000[b]
	Résidu	2300,050	21	109,526		
	Total	7114,625	23			

a. Variable dépendante : منتوجالين

b. Valeursprédites : (constantes), مؤشراسعارالاستهلاك ,سعرالصرف

اختبار فيشر : *teste de fishe*

إختبار فيشرF **المعنوية الكلية للنموذج**:بالعودة إلى جدول فيشر F عند درجتي الحرية (N-K) و(k-1) ومستوى معنوية % 5 =αنجد أن F TAB=4.3009 ولدينا قيمة فيشر المحسوبة FC= 21.979

أي أن $F_\alpha<F_C$ ومنه نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل ونقول بأن أسعارالصرف، ومؤشر أسعار الإستهلاك تؤثر في أسعار المنتوجات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	161,701	74,300		2,176	,041
	مؤشراسعارالاستهلاك	2,163	,603	,756	3,584	,002
	سعرالصرف	,205	,539	,080	,381	,707

a. Variable dépendante : منتوجالبن

اختبار ستودنت:

إختبارسودنتT: نلاحظ من خلال قيمة سودنت المحسوبة2.176 T_C أكبرمن القيمة الجدولية T=2.07

وذلك عند مستوى معنوية 5% أي أن كل المعالم مقبولة إحصائيا .

المصدر:من إعداد الطلبة.

وعلى ضوء ماسبق يكون الشكل العام للنموذج الأول كما يلي:

$$\mathbf{Y= 161.701 + 2.163\ X_1 + 0.205 X_2}$$

X_1 يمثل مؤشر اسعار الاستهلاك

$\mathbf{X_2}$ يمثل سعر الصرف

Y يمثل منتوج البن

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

و من الدراسة نستنتج ما يلي.

- سعر صرف الدينار الجزائري – تزامنا معالأزمات الاقتصادية التي وقعت فيها البلاد والوقوف على وضعية الدينار قبل وبعد الإصلاحات والتي استوجبت القيام بها من طرف السلطات والنظر في هيكل الاقتصاد الجزائري الذي تسبب في تعميق الأزمة.

- كما حرصت الدراسة على إبراز المكانة التي تحتلها نظرية سعر الصرف في التجارة والعلاقات الدولية وعلاقتها بمختلف النظريات الأخرى كنظرية اسعار المنتوجات وبالتالي الوقوف على التأثير سعر صرف الدينار الجزائري واثره على اسعار المنتوجات في ظل اقتصاد المخطط على التوازنات الكبرى ومدى تأثيره كذلك بالوضعية الاقتصادية ببلاد قبل الإصـلاحات (الأزمة الاقتصادية وبعدها) والذي كان من الضروري الدخول في اقتصاد السوق وإصلاح قطاع التجارة الداخلية وتكييف الوضع الاقتصادي مع الاقتصاد الدولي بمقومات ومعطيات حقيقية للاقتصاد ومنها التخلي على سعر الدينار المبالغ فيه والتعامل بسعر صرف الدينار يتماشى معا لواقع الاقتصاد الجزائري الدولي.

- وانطلاق من اختيارنا للاقتصاد الجزائري كمحل للدراسة نظرا للدور الذي لعبته نظرية سعر الصرف وخاصة في العشرية الأخيرة في التوازنات الكبرى والتجارة الخارجية. فقد تطرقنا في هذا البحث لمراحل نظام النقد والعملة قبل الإصلاحات وفي ظل نظام التخطيط المركزي (الاقتصاد المخطط) وكذلك وضعية التجارة الخارجية قبل الإصلاحات وفي ظل اقتصاد المخطط والتي لم تكن تتمتع بالمرونة في غياب الاهتمام باستراتيجية تنموية مستقبلية كفيلة بأن تجنب الجزائر الوقوع في الأزمة الاقتصادية والذي تدهور عقيبها سعر صرف الدينار تدريجيا.

- وأمام هذه الوضعية والركود الداخلي للاقتصاد من جهة وتدخل الهيئات الدولية وضرورة تغيير النهج الاقتصادي الذي بين فشله وأنه لا يمكن الاستمرار به وخاصة في ظل الظروف والتحولات الاقتصادية الدولية لم تجد الجزائر من بدء حسب السلطات سوى اللجوء إلى إصلاحات والتي كانت ملحة من أي وقت مضى وخاصة بعد الأزمة جراء الهيكل الاقتصادي والذي كان يعتمد على منتوج واحد بأكثر من 90 %، ووجوب إعادة النظر في هذا الهيكل وإصلاحه بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع خارج المحروقات

والذي بإنعاشه سيكون لتخفيض قيمة الدينار نتائجه المرجوة وخاصة في العشرية الأخيرة التي ركزت فيها الدراسة ولقد استدعى تتبع تلك الإصلاحات من طرف السلطات منذ عقد أول اتفاق إلى غاية نهاية عهدة أخر اتفاق.

- ولقد مست هذه الإصلاحات نظام النقد والعملة والتخفيض الرسميين للدينار الجزائري 1991-1994 بالإضافة إلى مضمون وكيفية عمل مختلف تلك السياسات الاقتصادية مع تحديد مختلف النتائج المحققة، وإبراز الآثار التي حدثت من خلال تخفيض قيمة الدينار، ومدى تحقيق النتائج المرجوة، في ظل الاعتماد على منتوج واحد بأكثر من 90 % بحيث لم يكن لآثار التخفيض النتائج البارزة والمرجوة بالشكل الذي تمليه النظريات الاقتصادية، على الأقل الوصول إلى الاستعداد النسبي لسعر الصرف والتحكم في التوازنات الكبرى والتقليل من الاختلالات والتي تؤثر اجتماعا.

- كما نود الإشارة إلى أنه ليس من الموضوعية أن نبحث على أفضل النتائج المرجوة للإصلاحات عقب الأزمة لكون الظروف التي كانت تعيشها البلاد وخاصة الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد ووقف في العديد من المرات كحائل لترك الإصلاحات المتحدة تعمل عملها حتى توصل البلاد إلى المبتغى.

اختبار الفرضيات:

❖فيما يخص الفرضية الأولى صحيحة بحيث يعتبر تخفيض قيمة العملة الوطنية احد اهم العوامل التي تقوم بها الدولة من اجل التقليل المنتوجات المستوردة بحيث عند تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يؤدي الى انخفاض سعر الصرف مما ينتج عنه ارتفاع اسعار السلع الاجنبية عند الايستيراد وهنا نلاحض بان المتعاملين الاقتصاديين يصبحون عاجزين عند استيراد هذه السلع نضرا لارتفاع اسعارها وتقوم الدولة بهذه السياسة لتخفيض فاتورة الاستيراد من جهة وتشجيع الصادرات المحلية او الانتاج المحلي

❖الفرضية الثانية صحيحة عند انخفاض قيمة العملة الوطنية ترتفع اسعار المنتوجات المستوردة وذلك من خلال سعر الصرف بحيث عند تخفيض قيمة العملة يزيد عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية من اجل الزيادة في الكتلة النقدية مما نلاحض بان اسعار السلع المستوردة سوف ترتفع ومنه تتاثر قيمة العملة المحلية على اسعار المنتوجات

❖وفيما يخص الفرضية الثالثة توجد علاقة طردية بين تخفيض قيمة العملة واسعار المنتوجات من خلال ما اثبتته الدراسة الاحصائية بانه عند تخفيض قيمة العملة يؤدي الى زيادة عدد وحدات المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية ولكن نلاحض بان مقابل اسعار السلع المستوردة سوف ترتفع نتيجة انخفاض قيمة هذه العملة إذا كان تخفيض قيمة الدينار ويؤثر على الطلب الكلي ومنه نفقات الاستثمار فان هذا لا يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية وبتالي تطوير الصادرات، حيث أن بتخفيض قيمة الدينار تصبح قيمة الواردات مرتفعة الثمن – بما فيها المواد الأولية والمواد نصف مصنعة وواردات الآلات المستعملة في الإنتاج – وبارتفاع قيمتها تقوم الدولة بتقليص استيرادها هذا ما يؤثر على الاستثمار، وبتالي التأثير على حجم الإنتاج المحلي، مما يؤثر على تطوير الصادرات، وهذا ما يتبين بعد التخفيض الرئيسي للدينار وحتى سنة 1996 بحيث لم يعرف الإنتاج المحلي تمسنا خلال فترة الإصلاحات وفي نفس الوقت بقيت الصادرات ضعيفة وبالتحديد الصادرات خارج المحروقات ن أين عرفت تحسنا في السنوات الأخيرة خاصة خلال الفترة 1997-2002 وأين بدأ الدينار الجزائري يعرف نوعا من الاستقرار، وبداية مشروع الإنعاش الاقتصادي، أين بدأت بعض المؤسسات الاقتصادي العمومية تعرف نوعا من الإنعاش.

❖وفيما يخص الفرضية الرابعة والتي تنص على أن تخفيض قيمة العملة في أي بلد يؤدي إلى الحد من الطلب الداخلي على المواد المستوردة هذا ما يدفعه المنتجين المحليين إلى رفع إنتاجهم وتحسينه وبتالي تشجيعهم على إحلال الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات، لكن الملاحظ أن هذه العمليات لم تحدث في الجزائر.

خاصة بعد مراحل التخفيض، فلقد بلغت الواردات أكبر قيمة لها بمستوى 11 مليار دولار ولقد تراوحت خلال العشرية ما بين 8 و11 مليار دولار، غير أن الجزائر مازالت من التبعية للأسواق الخارجية بنسبة كبيرة خاصة المواد الغذائية القمح والتي لا يمكن الاستغناء عنها بالإضافة إلى الأدوية وقطع الغيار والآلات المستخدمة في الصناعة ضف إلى ذلك استيراد السيارات وبعض المواد الأخرى عن طريق المهاجرين.

❖وفيما يخص الفرضية الأخيرةعلى ان تخفيض العملة يؤثر في سعر المنتوجات والتي تنص أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بما في ذلك إجراءات التخفيض لقيمة الدينار ليس كفيلا بتحسين وضع التجارة الخارجية –اسعار المنتوجات– فتظهر من خلال

المكانة التي تزال تحتلها الصادرات النفطية من الصادرات الكلية (لم تنخفض عن مستوى 95 % وهذا ما تأكد سنة 1998 حين تدهورت أسعار النفط الشيء الذي أدى إلى تدهور الرصيد التجاري إلى جانب مؤشرات أخرى، وزاد تأكد اكثر في السنوات 1999-2000 حين ارتفعت أسعار النفط أدى إلى تزايد الرصيد التجاري والذي انعكس بالإيجاب على رصيد ميزان المدفوعات إلى بعض المؤشرات الأخرى كبقاء مستوى قطاع الخدمات في وضعه التقليدي، من جهة وتواصل فاتورة الواردات في مستواها من جهة أخرى وثبات مستوى التحويلات من جانب واحد كذلك ليؤكد اكثر فاكثر عدم نجاعة تلك الإصلاحات وتحقيقها للأهداف المرجوة بأكملها بما في ذلك عمليات التخفيض على مستوى التجارة الخارجية ميزان المدفوعات – لكن لا ينافي ذلك لوجود أو تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية كتحسن نوعي للصادرات خارج المحروقات بسبب القطاع الفلاحي لبعض السنوات، إضافة إلى تحويلات المغتربين وتحقيق استقرار نوعي في الواردات.

نتائج البحث:

إصدار منظر وبرامج الإصلاح المدعومة على إن الاختلالات تعود لأسباب داخلية أكثر من كونها خارجية، ومن ثم نجدها تصر على اتباع سياسات تقييدية– نقدية ومالية – وقصورها على مواجهة كأنواع الاختلالات باختلافها للدول الطالبة للإعانة، وبتالي تحمل جزء من بذور فشلها.

إن مختلف العمليات لتغير قيمة العملة الوطنية كانت في اتجاه التخفيض ولم تعرف حالات إعادة تقويم – وخاصة في ظل الإصلاحات التي كان يمليها صندوق النقد الدولي والتحول نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والصرف وبتالي كان لابد العمل بسعر الصرف الحقيقي للدينار، والتخلي عن سعر الصرف المغالىفيه، والذي كان معمول به في الاقتصاد المخطط.

إن إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية – الدينار الجزائري – قصد تشجيع المنتوج المحلي لم تكن ناجعة مقارنة بالأهداف المنتظرة والمسطرة ولعدم تحقق ميدانيا شروط نجاحها عكس ما تمليه النظريات الاقتصادية بحيث اثبت الواقع نجاعة العملية في الدول المتطورة التي تتمتع بمرونة في الهيكل الاقتصادي وإنها قلما تنجح في الدول النامية، غير إن الجزائر في السنوات الأخيرة 1999-2002 سجلت بعض النتائج الإيجابية وحققت استقرار

نوعي سعر الدينار وسجلت زيادة للصادرات خارج المحروقات وتحكم نوعي في الواردات إلا أن بعض الواردات كانت عبارة عن مواد تجهيز وآلات تستخدم في الصناعة – وبداية الانتعاش الاقتصادي لبعض المؤسسات وبتالي والاندماج نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تزويد الطلب المحلي وإحلال السلع محل الواردات، بالإضافة إلى تحويلات المغتربين بالعملة الصعبة.

إن تحسن وضعية ميزان المدفوعات وخاصة في السنتين الاخيرتين لم تكن راجعة لإجراءات تخفيض قيمة الدينار بل تعود لارتفاع أسعار المحروقات وبتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري وهذا لا يفسر نجاح عملية التخفيض.

إن السلطات لم تداع تطبيق الإصلاحات للحالة الاقتصادية للبلد الذي كان يعاني من الهشاشة وعدم المرونة مما جعل عملية تخفيض الدينار لم تأتى بثمارها المرجوة لولا تحسن أسعار البترول وبتالي تحسن الوضع الخارجي لواقع البلاد في أزمات أخرى اكثر تعقيدا وخاصة وإن الظروف التي طبقت فيها الإصلاحات أثرت على الشريحة والاجتماعية والتي لم تتمكن من المشاركة بفعالية في هذه الإصلاحات.

إن الإصلاحات أسندت للمؤسسات العمومية، خصوصا أمام غياب تنسيق فيما بينها وبين الوزارات الوصية مما أدى إلى تركها لوظائفها الأساسية بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لم تكن مهيأة للدخول في اقتصاد السوق والتنافسية وتحرير التجارة الخارجية، والتي بدا معها العمل بقيمة الدينار الحقيقية الغير مغالى فيها، وخاصة وان المؤسسات في بداية الإصلاحات كانت غارقة في المشاكل والديون التي كانت على عاتقها مما جعلها عاجزة عن إيجاد مكان لها في السوق الوطنية والدولية وتوفير السلع بالكمية والنوعية المرغوبة الأمر الذي صعب من تموينها مع تزايد الأسعار، وما لذلك من انعكاسات على الاقتصاد – الإنتاج وبالتالي إحلال الواردات.

لكن شيئا فشيئا في السنوات الأخيرة بدأت تندمج في المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق

إن الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنافسية لا يتوقف على القيام بإجراءات وتدابير اقتصادية كتخفيض قيمة العملة وإصلاح الأسعار لكنه يتوقف على إصلاحات تؤدي إلى زيادة الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة ولا يتحقق ذلك في ظل الظروف التي يعيشها

الاقتصاد الجزائري والتي لا تزال تعمل على تهميش كل من القطاع الفلاحي القطاع الصناعي خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا القطاع السياحي، هذا ما يتطلب إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي والقيام بمسيرة تنموية واستخلاص الدروس من تجارب الدول الباقة تمثل هذه الإصلاحات خصوصا بعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر دافعا قويا للانطلاق نحو النحو.

التوصيات والاقتراحات:

نظرا للنتائج المحققة في بعض جوانب الاقتصاد وإن كان بعضها كقطاع النقد والصرف والتجارة الخارجية لذا تقترح ما يلي:

- تعميق إصلاح الهيكل الاقتصادي وتفعيل القطاع المنتج وتوسيع قاعدته الإنتاجية عن طريق الاستثمار والوقوف في زوجه الإجراءات والقرارات البيروقراطية التي تقف في وجه الاستثمار الخاص سواء المحلي والأجنبي، والعمل على تحفيزه بتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق اكبر مردودية وبالتالي توفير السلع بالكمية والنوعية وتكوين المقابل للنقود والذي به تتعزز قيمة الدينار الجزائري ويتحقق استقراره.
- زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها مادام أنها استطاعت التأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق واثبت وجودها وكذا لما بينة تجربة العديد من الدول والتي عن طريقها وصلت إلى تنويع الصادرات وإكساب الاقتصاد تنافسية على مستوى الأسواق الدولية وترشيد الواردات وبالتالي دخول العملة الصعبة الشيء الذي يدعم قوة ومركز واستقرار العملة الوطنية.
- إكمال إقرار إصلاح زراعي شامل وتنفيذه واستغلال جميع إمكانياته الطبيعة – استصلاح الأراضي الجبلية والصحراوية والعمل بالتقنيات الحديثة للري واستخدام مختلف أنواع الآلات كإجراءات والحاصرات والمضخات...الخ وخاصة لاهتمام بزراعة القمح مدى نجاح التجربة الصحراوية، ولاسيما وان إمكانيات القطاع الزراعي تبعث بالارتياح، وبتالي الحد من الواردات الغذائية ولاسيما يخص القمح الذي مازالت الجزائر تعاني من التبعية الغذائية منه، وكذا تنو يع الصادرات، الشيء الذي يسمح بدخول العملة الصعبة وتعزيز مكانة الدينار الجزائري.

- إحداث تكامل بين القطاع الفلاحي والصناعي وبتالي تحسين أداء القطاعين من حيث الإنتاج والمر دودية وذلك بأن القطاع الصناعي يقوم بتزويد القطاع الزراعي بمختلف الوسائل ولإمكانيات الحديثة، وفي نفس الوقت بتنفيذ القطاع الصناعي من تصريف إنتاجه وبتالي تحقيق أرباح وأما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالاستفادة من مختلف المواد الأولية الفلاحية التي تستخدم في الصناعة وتزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية الضرورية والحد من الاستيراد وبتالي خروج العملة الصعبة وتعزيز سعر الدينار.
- مواصلة عملية الخوصصة مع التكفل بالكم الهائل من العمال المسرحين والذين لهم من الإمكانيات والخبرة والتجربة وما يؤدي إلى تفعيل دور المؤسسات وتحقيق مردودية وتنافسية الاقتصاد.
- ولاهتمام أكثر بمجال لاستثمار في قطاع النخيل وخاصة في النوعية الجيدة والمطلوبة وما يمكن أن تجلبه من عملة صعبة وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- الاهتمام بقطاع الصيد البحري بتوفير الإمكانيات اللازمة لاستغلال السواحل والموانئ قدر المستطاع وتفعيل التكامل الاقتصادي بين قطاع الصيد البحري وقطاع الصناعة وبتالي تزويد السوق المحلية بمختلف المنتجات البحرية وتموين المؤسسات الصناعة والتغليب بمختلف أنواع الأسماك لتحقيق لاكتفاء الذاتي والحد من الواردات وبتالي تنويع الصادرات خارج المحروقات ومنه تعزيز مركز العملة الوطنية.
- إحداث وكالات وهيئات في الداخل والخارج مع تفعيل دورها للتعريف بالمنتوج المحلي، كما يطلب ذلك من السفارات والقنصليات المتواجدة في الخارج.

آفاق البحث:

رغم سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلى أننا ندرك بان هناك بعض القصور والنقائص في الجانب المنتهجي أو المعلوماتي كما أن هناك أمور بقيت غامضة يمكن ظان تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي:

- الأثر الذي يمكن أن تحدثه الشراكة الأوروبية والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد مراحل وفترات تخفيض قيمة الدينار وخاصة في ظل المكانة التي تلعبها اقتصاديات الدول الأوروبية ومكانة ألا ورو التي بدأت تبرز دوليا ومحليا في السوق الوطنية.

- دراسة الإصلاحات الاقتصادية –تخفيض قيمة الدينار على المستوى الجزئي – على مستوى المؤسسة – ومدى تأثيرها وإمكانية تفعيلها لقطاع التجارة الخارجية – اسعار المنتوجات.
- دراسة تخفيض قيمة الدينار على اسعار المنتوجات من منظور قياسي.
- دراسة الإصلاحات الاقتصادية تغيير قيمة العملة الوطنية على مستوى كل قطاع على حد – كدراسة تخفيض قيمة الدينار على مستوى قطاع السياحة أو قطاع الخدمات...الخ.
- دراسة الإصلاحات النقدية – تغيير قيمة الدينار – على كل من الاستثمار الأجنبي أو المحلي على حد أو كل من الدخل الوطني والإنفاق.
- دراسة الإصلاحات الاقتصادية – النقدية والمالية – تغيير قيمة الدينار على مستوى كل منتوج خاصة المنتجات ذات أهمية وبتالي دراسة تأثير كل منتوج على سعر الصرف.

المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

- أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.1999.
- الحاج أنور أو سرير، نظرية سعر الصرف، قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم، جامعة بومرداس، 2002 ص 1، نقلا عن: مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض قيمة العملة الوطنية ن مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دا الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007.
- موسى سعيد مطر و أخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأدردن 2008.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.
- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرسة مصر، 2017.
- توماس جيمس، ترجمة: السيد أحم عبد الخالق، أحمد بديع بليح، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ، السعودية 2002.
- سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
- صميدعي محمود جاسم. ادارة المنتجات. دار وائل للنشر، الاردن.2004.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- عزي لخضر، السوق الموازية وتدهور قيمة الدينار، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1992-1993.
- لخضر زكراوي- تطور نظام الصرف في الجزائر، أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار، رسالة ماجستير العلومالاقتصادية، الفرع نقود ومالية جامعة الجزائر 1999/2000.
- محمود جاسم محمد الصميدعي: استراتيجيات التسويق: مدخل كمي وتحليلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- محمود يونس: مقدمة في نظرية التجارة الدولية، المكتبة الاقتصادية ن دار الجامعة، بيروت، الإسكندرية، 1996.
- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، 1999.
- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، (نظرية و تطبيق) دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008.
- صقر أحمد صقر، نظرية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
- رمزي وكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة علم المعرفة، العدد 118، الكويت، 1987.
- مذكرة ليسانس بعنوان: آثار تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات الجزائري.

- مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، الزهرة بن بريكة، دراسة إقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف، دراسة حالة الجزائر 1993-2006،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة محمد خيضر 2007.
- مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، لحسن جديدين، تسيير خطر سعر الصرف، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2004.
- مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي بشار، دفعة 2006/2005.
- مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، صالح أويابة، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- 2009/1990، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، دفعة 2010-2011.
- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، نور الهدى معروف، دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2012/2011.

* المراجع باللغة الأجنبية

Denny E. Mccorkle Joe F. Alexander James Reardon ;Integrating Business Technology And Marketing Education ;2001.

Dévaluation »QUE SAIS-JE Edition Bouchene.

Dictionnaire D'économie Et De Sciences Sociales.

HADJ NACERABDERRAHMANE ROUSTOUMI : « Les Cahiers De Réformes », Edition ENAGN"5. 1990.

HBENNISSADLAJUSTEMENT. STRUCTUREL, LECHEMINPROCURU, ARTICLE POVUENQUATRE PARTIE DANS LE JOURNAL, EL — WOTON DU 24,25,26,27JANVIER 1999

MARC BOSSONETALAINBIOTONE, THEORIE ET POLITIQUE: UNIVERSITE DAIX– MARSEEILLE, SIVEY, 1994.

P. Kotler, Principal Of Marketing. 3rd Editions, Prentice, Hall,Englewood Cliffs, New-Sergey, 1990.

Philip Kotler; Gary Armstrong; Principles Of Marketing; 3rdEdition Hoboken: Pearson Higher Education; 2004.

PIERRE HUBERTBRETONET ARMANDDENIS SCHOR: « La

William J Stanton; Michael J Etzel; Bruce J Walker, Marketing; New York: Mcgraw-Hill 1991.